مؤسّسة الإذاعة التونسية

بعثت أوّل محطة إذاعية تونسية في 15 أكتوبر 1938. وبعد الاستقلال، أنشئت بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 أفريل 1957 "الإذاعة والتلفزة التونسية" والتي أصبحت تسمّى لاحقا "مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية" طبقا للقانون عدد 49 المؤرخ في 7 ماي 1990.

ثمّ أحدثت مؤسّسة "الإذاعة التونسية " على إثر فصل المجالين الإذاعي والتلفزي عملا بأحكام القانون عدد 33 لسنة 07 المؤرخ في 4 جوان 2007 المتعلّق بالمؤسسات العمومية للقطاع السمعي البصري. وتمّ ضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها بمقتضى الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007. كما تمّ تصنيف هذه المؤسّسة ضمن المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وهي تعتبر منشأة عمومية على معنى أحكام الأمر عدد 1865 لسنة 2007[1]. وتخضع المؤسسة إلى إشراف رئاسة الحكومة. وتتمثّل مهامّها خاصّة في القيام بالمرفق العمومي الإذاعي وإنتاج الأعمال السمعية والومضات الإشهارية وتسويقها وبيع مساحات الإشهار والمحافظة على المخزون السمعي.

وتمارس مؤسّسة الإذاعة التونسية (فيما يلي "المؤسّسة" أو "الإذاعة") نشاطها من خلال شبكة تضم 4 إذاعات مركزية وهي الإذاعة الوطنية وإذاعة تونس الدولية وإذاعة الشباب وإذاعة تونس الثقافية و5 إذاعات جهوية بكلّ من الكاف والمنستير وصفاقس وقفصة وتطاوين.

ويتولّى تسيير المؤسسة مجلس إدارة يتركب من عشرة أعضاء يرأسه رئيس مدير عام. وقد تداول على رئاسة المؤسّسة منذ سنة 2009 وإلى شهر جويلية 2014 ستة رؤساء مديرين عامّين.

وبلغت في سنة 2013 جملة موارد ميزانية المؤسّسة حوالي 32,812 م.د منها 13,815 م.د تمثّل منحة الدّولة بعنوان دعم الميزانية و13,936 م.د بعنوان مساهمة المشتركين في شبكة الكهرباء. وبلغ مجموع نفقاتها ما يناهز 33,689 م.د[2] منها 27,533 م.د كأعباء التأجير صرفت لفائدة حوالي 1140 عونا.

وقد أجرت الدّائرة مهمة رقابية خصّت أساسا الفترة 2009-2013 مع اعتبار معطيات سنة 2014 كلّما أمكن ذلك. وتولّت الدّائرة تقييم نشاط المؤسسة خاصّة في مجال تطوير إنتاجها الإذاعي واستغلال فضاءاتها وتجهيزاتها التقنية. كما انصرف اهتمام الدائرة إلى النظر في تسيير المؤسسة وتنظيمها وتصرّفها الإداري والمالي.

---

[1] المنقّح للأمر عدد 2265 لسنة 2004 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشآت عمومية.

[2] معطيات وقتية باعتبار عدم المصادقة إلى موفّى جوان 2014 على القوائم المالية للمؤسسة المتعلقة بالسنوات من 2009 إلى 2013.

أبرز الملاحظات

– الإنتاج الإذاعي

لم يتمّ إعداد أيّ وثيقة تضبط توجّهات كلّ محطّة وتحدّد خطّها التحريري بما يمكّنها من النّهوض بجودة أعمالها الإذاعية وإخضاع برامجها إلى مقاييس مهنيّة وفنّية مع المحافظة على هويّتها وطابعها الخاصّ. وأدّى ذلك إلى عدم نجاح أيّ محطّة في فرض نفسها في المشهد السمعي حيث تفيد عمليّات سبر آراء صّادرة عن شركات مختصّة بهيمنة الإذاعات الخاصّة وعدم نجاح مختلف محطّات المؤسسة في تطوير نسب استماعها.

وتشهد بعض المحطّات الإذاعية تدنّي جودة الاستقبال بسبب ضعف تردّداتها وخاصّة منها الإذاعة الوطنيّة التي تبثّ على موجة Am بمناطق الوسط والجنوب. كما شهد البثّ الإذاعي بالمؤسّسة انقطاعات متكرّرة وتشويشا على كلّ من إذاعة المنستير والإذاعة الوطنية وإذاعة الشباب وإذاعة تونس الدولية من قبل إذاعات منتصبة بطريقة غير قانونية.

ويبقى الإنتاج المسرحي والدرامي محدودا بالنسبة للقنوات المركزية وشبه منعدم بالنسبة للقنوات الجهوية ويكاد يقتصر على مسلسلات وأحيانا فوازير تبث خلال شهر رمضان من كل سنة. ويتّسم تبادل الأعمال الدرامية بين الإذاعات ومع المنظمات الإقليمية والدولية للاتصال السمعي والبصري بالمحدودية.

وتعتمد المؤسسة للترويج لبرامجها على وسائط إلكترونيّة وعلى مجلّة الإذاعة التي تبيّن ضعف مردوديّتها المالية حيث لم تتجاوز جملة مداخيلها 4.015 د في سنة 2013 في حين بلغت جملة المصاريف المتعلقّة بها 332.677 د.

وإزاء بروز عديد القنوات والبدائل الإذاعية واحتدام المنافسة في المشهد السمعي، أضحت المؤسّسة مدعوّة إلى تحديد خطّ تحريري واضح لكلّ محطّة إذاعية وضبط استراتيجيّة تمكّن من تطوير شبكات برامجها وإنتاجاتها الإذاعيّة وتحسين نسب استماعها بالاستناد إلى دراسات علمية وأدوات قيس تتيح تشخيص ميولات المستمعين.

- استغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية والمحافظة على المخزون السمعي

شابت الجانب المتعلّق باستغلال الفضاءات والتجهيزات بعض النقائص. فلئن تمّ تخصيص الاستوديوهات حسب نطاق نشاط كلّ منها فقد تبيّن استغلال هذه الاستوديوهات لإعداد برامج لا علاقة لها بما خُصّصت له.

ولوحظ سوء توظيف بعض المعدّات والتجهيزات المستعملة لنقل البثّ الخارجي فضلا عن عدم استغلال التجهيزات الصوتية الضخمة المقتناة منذ سنة 2010 بمبلغ 1,021 م.د بهدف تغطية التظاهرات الكبرى إلاّ في مناسبتين وحيدتين.

ولم يتمّ إيلاء المحافظة على المخزون السمعي ورقمنته الأهمية اللازمة. فرغم رصد مبالغ سنوية هامّة للغرض بلغت خلال الفترة 2009-2013 ما جملته 1,2 م.د، لم يتجاوز حجم المادّة الإذاعية التي تمّت رقمنتها في بداية جوان 2014 ما يناهز 2734 ساعة علما بأنّ الرصيد السمعي المعدّ للرقمنة قدّر بحوالي 300 ألف ساعة في سنة 2008.

لذلك يتعيّن الحرص على حسن استغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية والعمل على صيانتها بصفة دوريّة فضلا عن ضرورة إيلاء الجانب المتعلّق بالمحافظة على الأرشيف السمعي الأهمّية اللازمة باعتباره يمثّل جزءا من الذاكرة الوطنية ومن الموروث الثقافي للبلاد.

- تسيير المؤسسة وتنظيمها

لم يتولّ مجلس الإدارة ضبط السياسة العامّة للمؤسسة في الميدان الفني والتجاري وعقود البرامج فضلا عن عدم إحكام التوظيفات المالية للمؤسسة.

ولم تتولّ المؤسّسة إعداد أدلّة إجراءات وتقارير النّشاط بالإضافة إلى غياب مخطّط استراتيجي للإعلاميّة وعدم اندماج وتكامل جلّ التطبيقات المتوفّرة لديها.

لذلك يتعيّن العمل على ضبط سياسة عامّة للمؤسسة تمكّن من حسن تسييرها والسعي إلى تطوير نظام المعلومات بما يساعد المؤسسة على تأمين مهامّها على الوجه الأمثل.

- **التصرّف في الموارد البشرية**

تطوّر عدد الأعوان بين سنتي 2009 و2013 بنسبة 18 % وهو ما انعكس على كلفة التأجير التي بلغت في سنة 2013 ما يناهز 27,533 م.د وتطورّت بنسبة 45 % مقارنة بسنة 2009.

وأفضى عدم توفّر قانون إطار إلى انتهاج سياسة غير مدروسة في مجال توظيف الأعوان وإلى تعدّد عمليّات الانتداب والإدماج داخل المؤسّسة وفق صيغ مختلفة. وبلغ مجموع عدد الأعوان الذين تمّ انتدابهم خلال الفترة المذكورة ما جملته 416 عونا أي ما يمثّل نسبة 36,5 % من إجمالي عدد أعوان المؤسّسة في موفّى ديسمبر 2013. وإزاء التضخّم المطّرد لعدد الأعوان، تداول مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 ماي 2014 حول إجراء تدقيق لتشخيص حاجيات المؤسّسة من الأعوان وإمكانيّة التقليص في عددهم.

- **التصرّف المالي**

لم يتّم ضبط القوائم المالية للسنوات من 2009 إلى 2013 وذلك إلى موّفى جوان 2014 ولا تتولّى المؤسسة مسك حسابيات منفردة وخاصة بكلّ محطّة إذاعية.

كما لم يتولّ المسيّرون المتعاقبون على الإذاعة الإفصاح لوزارة الإشراف ووزارة المالية عن السيولة المالية للمؤسسة بمناسبة إعداد ميزانيّتها السنوية. وقد بلغت جملة الأرصدة المالية بمختلف حسابات المؤسّسة بتاريخ 31 ديسمبر 2013 ما يناهز 19,960 م.د. وهي تتأتّى أساسا من منحة الدّولة لتمويل المشاريع ومن فائض المداخيل الذاتية المتأتّية خاصّة من الإشهار.

وتبيّن أنّ عديد الصفقات يتمّ الشروع فيها ثمّ العدول عنها دون إتمام جميع مراحلها حيث يتمّ بعد الإعلان عن طلبات العروض اعتبارها غير مثمرة بالإضافة إلى تواتر تغيير طبيعة المشاريع المبرمجة وهو ما يعكس غياب الدقّة في ضبط حاجيات المؤسسة والصعوبة في إنجاز المشاريع.

ولهذا الغرض يتعيّن إحكام التصرّف في الموارد البشرية خاصّة من خلال حسن توظيف الأعوان والسعي إلى تنقية المناخ الاجتماعي وإلى تطوير الموارد الذاتية للمؤسّسة وإحكام برمجة المشاريع وإنجازها.

I– الإنتاج الإذاعي واستغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية

أ- الإنتاج الإذاعي

مكّن النّظر في الجانب الخاصّ بالإنتاج الإذاعي من الوقوف على نقائص وإخلالات تعلّقت بالتغطية الإذاعية وببرمجة الشبكات الإذاعية وبالإنتاج الدرامي والموسيقي وبالترويج للبرامج والأعمال الإذاعية وبالتعاون مع المنظّمات الإقليمية والدولية والمؤسسات النّظيرة وباستغلال الفضاءات والتجهيزات.

1- التغطية الإذاعية

تضمّ مؤسّسة الإذاعة التونسية شبكة هامة تشتمل على 9 محطّات إذاعية منها إذاعتان ذات صبغة عامّة وهي الإذاعة الوطنيّة وإذاعة تونس الدّولية وإذاعتان متخصّصتان وهي إذاعة الشباب وإذاعة تونس الثقافية بالإضافة إلى 5 إذاعات جهوية بما تمثّله من انتشار جغرافي واسع داخل الجمهورية.

ويشكو بثّ بعض المحطّات الإذاعية من تدنّ في جودة استقباله حيث تبثّ الإذاعة الوطنيّة على موجة Am بمناطق الوسط والجنوب وذلك خلافا لباقي المحطّات الإذاعية التي تبثّ على موجة Fm. وتعتبر جودة البثّ على شبكة Am متدنّية نسبيّا بالنّظر خاصّة لتأثّرها بمصادر التشويش المختلفة فضلا عن عدم استيعابها لـ"نظام ستيريو" (Stéréophonie). وأفادت المؤسسة في ردّها على تقرير الدّائرة، بأنّها تولّت إعداد مشروع مراسلة إلى الدّيوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي للنّظر في الإمكانيّات المتاحة لتأمين بثّ برامج الإذاعة الوطنيّة والتي تعتبر الإذاعة الأمّ على موجات Fm على كامل تراب الجمهورية وذلك بهدف تحسين جودة بثّها.

كما تبيّن تدنّي جودة استقبال بعض المحطّات الإذاعية بسبب ضعف تردّداتها. ويذكر في هذا الصّدد إستقبال إذاعة الشباب بعد حذف التردّد 88,6 Mhz (مرسل بوقرنين) من طرف الدّيوان حيث اشتكى عدد من المستمعين من تونس الكبرى من سوء جودة استقبال المحطّة على التردّدات الأخرى[1].

وشهد البثّ الإذاعي بالمؤسّسة انقطاعات متكرّرة وتشويشا على كلّ من إذاعة المنستير والإذاعة الوطنية وإذاعة الشباب وإذاعة تونس الدولية من قبل إذاعات منتصبة بطريقة غير قانونية[2].

---

[1] مراسلة داخليّة بتاريخ 28 نوفمبر 2011 موجّهة من المكلّف سابقا بالوحدة التقنية لإذاعة الشباب إلى الرّئيس المدير العامّ.

وأفادت المؤسّسة بأنّها تولّت التنسيق بشأن جملة هذه النّقائص مع كلّ من الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والهيئة العليا للاتّصال السّمعي البصري.

وبهدف تطوير صحافة القرب والانفتاح على شواغل الجهات الدّاخلية وتلبية حقّ المواطنين أينما كانوا في الإعلام والتعبير، تمّ في موفّى سنة 2013 في إطار الاتّفاقية المبرمة مع منظّمة هيروندال Hirondelles بعث مكاتب لمراسلين في 10 مدن داخليّة تغطّيها الإذاعات الجهوية بتطاوين وقفصة والكاف. وتتكفّل المنظّمة بموجب الاتّفاقية بكافّة النفقات المتعلّقة بتوفير المقرّات والتجهيزات وبتأجير الصّحفيين المنتدبين على أن تحمل نفقات هذه المكاتب بعد انتهاء تركيزها على ميزانيّة الإذاعة التونسية لتتحوّل فيما بعد إلى نواتات إذاعية جهوية تابعة للمؤسّسة.

وباعتبار ما حقّقه هذا المشروع من مكاسب على مستوى التجهيزات الفنّية وبناء قدرات الموارد البشرية وتدعيم صحافة القرب توصي الدّائرة بالعمل على الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها المكاتب الجهوية المحدثة واعتماد طرق العمل الجديدة التي أفرزتها هذه التجربة من طرف الإذاعات المركزية. وقد أفادت المؤسسة بأنّه سيتمّ حثّ الإذاعات المركزيّة على استغلال الاستوديوهات المحدثة لإنتاج حصص برامجية وتأمين تغطيات إخبارية شاملة ودورية على عين المكان.

2- برمجة الشبكات الإذاعية

2-1 الخطّ التحريري للمحطّات الإذاعية التابعة للمؤسّسة

يعتبر الخطّ التحريري لكلّ مؤسّسة إعلامية ولا سيّما تلك التي تؤمّن مرفقا عموميّا على غاية من الأهمّية حيث يمثّل مجموعة الخيارات المنتهجة عند إنتاج البرامج ومعالجة الأحداث وتحديد محاور الاهتمام والمفاضلة بين البرامج من حيث مضامينها وطبيعتها وتوقيت بثّها والأساليب المتّبعة لتقديمها (مراسلة، نقل مباشر، تصريحات، حورات..إلخ).

ونظريّا تتميّز الإذاعات المركزية والجهوية بتوجّه خاصّ بكلّ منها غير أنّه تبيّن عدم إعداد أيّ وثيقة تضبط توجّهات كلّ محطّة وتحدّد خطّها التحريري بما يمكّنها من النّهوض بجودة أعمالها الإذاعية وإخضاع برامجها إلى مقاييس مهنيّة وفنّية مع المحافظة على هويّتها وطابعها الخاصّ.

---

(2) يذكر على سبيل المثال المراسلتان الموجّهتان بتاريخ 8 ماي 2014 و12 ماي 2014 إلى رئاسة المؤسسة من طرف المكلّف بالإشراف على استغلال المعدّات والفضاءات والتسيير والتصرف في السلك التقني بالإذاعات المركزية.

وعلى الرّغم من التداخل بين البرامج المقدّمة في مختلف المحطّات الإذاعيّة والتقارب في المحتوى بينها باعتبار أنّ بعضها يعيد نفس المواضيع التي طرحت في فضاءات أخرى، لا يتمّ التنسيق مسبقا بين المسؤولين عن البرمجة والإنتاج لضمان تميّز كلّ برنامج وكلّ محطّة إذاعية وتفادي التداخل والتكرار بينها. وأدّى ذلك إلى "عدم نجاح أيّ محطّة في فرض نفسها في المشهد السمعي. وبقيت هذه المحطّات عبارة عن نسخ متماثلة من حيث نوعيّة الخطاب الإعلامي والتوجّه العامّ للبرمجة"[1] لا سيّما وأنّه لم يتمّ تفعيل وحدة التنسيق المركزي للإذاعات المكلّفة خاصّة بتسهيل تبادل المعلومات بينها ومتابعة مدى احترام اختصاص كلّ إذاعة لما يميّزها عن الإذاعات الأخرى.

ولئن مكّنت أعمال الملتقى الدّوري للإذاعة التونسية الذي انعقد في 1 و2 ديسمبر 2012 من بلورة عدد من التوصيات لتلافي مواطن الضعف المرتبطة بالخطّ التحريري للمحطّات الإذاعية من بينها خاصّة ضرورة احترام أخلاقيات المهنة والاستقلالية والحياد والتوازن والإنصاف في التعامل مع مختلف الحساسيات، فإنّه لم يتمّ إلى حدود موفّى جوان 2014 تفعيل هذه التوصيات.

وقد أفادت المؤسسة بأنّها ستسعى إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات تشمل تكريس التفاعلية بين المحطّات وتحديد الخطّ التحريري لكلّ منها تفاديا للتداخل بين البرامج.

2-2 إعداد شبكات البرامج وتقييمها

تشكو الشبكات البرامجية المقدّمة من قبل مختلف القنوات التابعة للمؤسّسة عدّة نقائص[2] على غرار هيمنة البرامج الاجتماعية مقابل نقص المساحات المخصّصة للبرامج الاقتصادية وتدنّي جودة برامج الأطفال وسوء اختيار المادّة الغنائيّة والموسيقية ومحدوديّة التفاعل المباشر مع المستمعين خاصّة بالنسبة للمساحات اللّيلية وعدم جاذبيّة المادّة الإعلامية المقدّمة والطّابع الأكاديمي لعناوين البرامج وضعف طرافتها وشدّها للمستمع.

ويتمّ إعداد الشبكات بمناسبة كلّ موسم إذاعي جديد (شبكة خريف/شتاء- شبكة الصيف- شبكة رمضان) في غياب تصوّر واضح للأهداف المزمع تحقيقها والإضافة المنتظرة من الشبكة الإذاعية الجديدة.

---

[1] تقرير منجز من طرف كاهية مدير وحدة الإشهار والاستشهار ورئيس مصلحة الإشهار موجّه إلى الرّئيس المدير العامّ في سنة 2014.

[2] تمّ التطرّق للعديد منها خلال الملتقى الدّوري للإذاعة التونسية المنعقد بتاريخ 1 و2 ديسمبر 2012.

ولوحظ أنّه لم يتمّ إصدار أيّ وثيقة لتنظيم عمل اللّجان الخاصّة بالبرمجة وضبط تركيبتها ومشمولاتها فضلا عن غياب محاضر جلساتها أو تقارير تدوّن فيها نتائج مداولاتها واختياراتها.

وتبيّن أنّه يتمّ تقسيم ساعات البثّ على أساس أروقة مختلفة تدرج فيها البرامج الإذاعية بحسب طبيعتها ومضامينها وفق اجتهادات مصلحة البرمجة في كلّ إذاعة ودون إجراء أيّ دراسات للتعرّف على ميولات المستمعين وأصنافهم ونوعيّة البرامج التي يرغبون في الاستماع إليها وتوقيتها. ولا تولي شبكات البرامج أهمّية خصوصية لأوقات الذّروة التي تعتبر الواجهة الحقيقية لأيّ محطّة إذاعية وما تتطلّبه من نوعية برامج من شأنها أن تساهم في إشعاع الإذاعة.

وأثرت النقائص المذكورة على نسب الاستماع حيث تفيد عمليّات سبر الآراء والاستبيانات الصّادرة عن الشركات المختصّة بهيمنة الإذاعات الخاصّة على المناطق التي تغطّيها وعدم نجاح مختلف محطّات الإذاعة التونسية في تطوير نسب استماعها حيث تدنّت إلى مستويات لا تتلاءم مع دور هذا الوسيط الإعلامي العمومي[1]. ولم تتجاوز نسب الاستماع للإذاعات المركزية في أغلب الأحيان نسبة 2 %. ولئن كانت نسب الاستماع لبعض الإذاعات الجهوية أفضل قليلا في المناطق التي تغطّيها فإنّها تبقى دون مستوى الإذاعات الخاصّة.

وبهدف تطوير أداء الإذاعات الجهوية، تمّ في إطار الاتّفاقية المبرمة مع مؤسسة هيروندال تكليف مكتب خاصّ بإنجاز عمليّات سبر للآراء واستغلال بعض نتائجها في إعداد الشبكات الإذاعية الخاصّة بالإذاعات الجهوية بكلّ من قفصة وتطاوين والكاف. وتمكّنت إذاعة الكاف من تطوير طريقة إعداد الشبكة الإذاعية لرمضان وصيف 2014. وأفادت المؤسسة بأنّها ستعمل على استفادة باقي المحطّات من تجربة الإذاعة الجهوية بالكاف في مجال إعداد الشبكات الإذاعية.

كما لوحظ عدم حرص المؤسّسة على تقييم المادّة الإعلاميّة التي يتمّ بثّها للتحقّق من حسن تقبّل المستمعين لها وتموقع البرامج المنتجة مقارنة بالقنوات المنافسة وفيما بين المحطّات الإذاعية الأخرى التّابعة للمؤسّسة. وقد أقرّت المؤسسة بضرورة تلافي هذه النقائص عبر اللّجوء إلى خدمات مؤسسات قيس نسب الاستماع.

---

[1] تقرير منجز من طرف كاهية مدير وحدة الإشهار والاستشهار ورئيس مصلحة الإشهار موجّه إلى الرّئيس المدير العامّ بتاريخ 2013/11/18.

3- الإنتاج الدرامي والموسيقي

نصّ الفصل 3 من الأمر عدد 1867 لسنة 2007[1] على أنّ من مهام الإذاعة التونسية "المساهمة في النهوض بالإعلام والتثقيف وإثراء المشهد السمعي الإذاعي وتطويره إنتاجا وبثا" إلاّ أنّه لوحظ محدودية استغلال المعدات المتطورة والإمكانيات البشرية المختصة المتوفرة في كل من مصلحة الموسيقى ومصلحة الدراما على النحو المطلوب لإثراء الإنتاج الموسيقي الوطني بأعمال ذات نوعية جيدة ولتمكين المؤسسة من تحقيق موارد ذاتية.

وتبقى مساهمة الإنتاج المسرحي في الإنتاج الإذاعي محدودة بالنسبة للقنوات المركزية وشبه منعدمة بالنسبة للقنوات الجهوية. ويتّسم الإنتاج الدرامي في مختلف الإذاعات بالطابع الموسمي حيث يقتصر على مسلسلات وأحيانا فوازير تبث خلال شهر رمضان من كلّ سنة باستثناء بعض المسامع المسرحية ضمن البرامج أو الإكساء الإذاعي تبث أحيانا خلال بقية أشهر السنة. وتمّ كذلك الوقوف على ضعف عدد المختصين في إنتاج النصوص للمسرح الإذاعي وغياب لجان مختصة في القراءة في جل الإذاعات فضلا عن محدودية تبادل الأعمال الدرامية بين الإذاعات. وتراجع عدد الأعمال الدرامية التي تمّ إنتاجها من قبل مصلحة الدراما من 18 مسلسلا ومسرحية في سنة 2012 إلى 11 عملا في سنة 2014.

ويتّسم نشاط مصلحة الموسيقى بمحدوديته أيضا حيث تقتصر مساهمتها على بعض المشاركات الخاصة بالإكساء الإذاعي أو تأثيث بعض البرامج مثل برنامج "مواهب" بإذاعة الشباب. ويعود ذلك أساسا إلى غياب برنامج عمل واضح للمصلحة خاصّة في ما يتعلّق بالإنتاج الموسيقي وإلى العدول عن تفعيل اللجان الخاصة بالقراءات الشعرية والفنية لاقتناء أشعار وألحان لإصدار إنتاجات موسيقية جديدة.

ورغم توفّر تجهيزات متطوّرة باستوديو الموسيقى (عدد 8) تمّ اقتناؤها منذ سنة 2011 إلاّ أنّه لم يتمّ الشروع في استغلاله من قبل الفرقة الموسيقية للإذاعة إلاّ في بداية سنة 2014 إثر تدخّل الفريق الرقابي. علما بأنّ الإنتاج الموسيقي للإذاعة تراجع من حوالي 53 أغنية ومعزوفة وقصيدا سنويا خلال الفترة 1993-2007 إلى أقل من 10 إنتاجات خلال الفترة 2008-2011 يتمّ إنتاجها أساسا بمناسبة تنظيم المهرجانات والتظاهرات الوطنية أو المشاركة في المسابقات لينعدم تماما خلال سنتي 2012 و2013 وذلك كما يبيّنه الرسم البياني الموالي :

---

[1] المتعلق بإحداث مؤسسة الإذاعة التونسية وضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها.

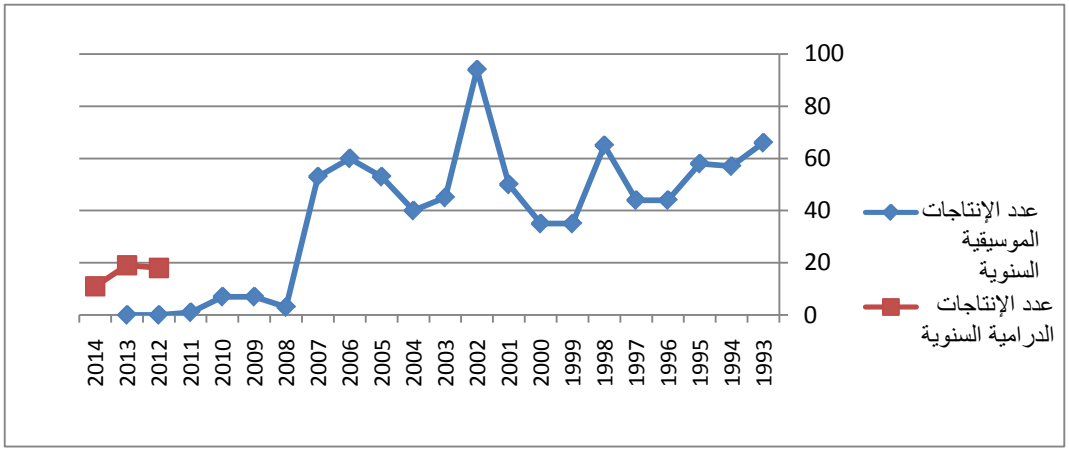

4- الترويج للبرامج والأعمال الإذاعية

بهدف الترويج للبرامج والأعمال الإذاعية وربط الصلة مع المستمعين، تتوفّر المؤسسة على بعض الوسائط المكتوبة والإلكترونيّة. إلاّ أنّ التصرّف فيها يشكو عديد النّقائص من ذلك عدم بثّ ومضات على المحطّات الإذاعية للتعريف بهذه الوسائط وحثّ المستمعين على استغلالها.

وبخصوص الوسائط المكتوبة تبيّن بالاطّلاع على بعض الأعداد الصادرة من مجلّة الإذاعة التونسية أنّها تخلو من مساحات مخصّصة للتعريف بشبكات برامجها وبإنتاجات محطّاتها الإذاعية وترويجها لدى المستمعين. ولم تشرع المؤسّسة في التعريف ببرامجها ضمن مجلّة الإذاعة سوى انطلاقا من صائفة 2014.

وبقي توزيع المجلّة محدودا حيث لم يتّم بيع سوى 6.776 من جملة 78.000 نسخة مسحوبة خلال الفترة 2011-2013.

كما تبيّن ضعف المردوديّة المالية للمجلّة[1] حيث لم تتجاوز جملة مداخيلها في سنة 2013 ما قدره 4.015 د في حين بلغت جملة المصاريف المتعلّقة بها خلال نفس السنة 332.677 د[2]. وتستدعي هذه المفارقة بين ارتفاع كلفة إصدار المجلّة وضعف مداخيلها ضرورة النظر في جدوى الإبقاء عليها مستقبلا.

---

[1] تمّ اعتماد مقاربة تقوم على حصر جميع النفقات المتعلقة بالمجلّة بما في ذلك أعباء تأجير الأعوان المنتمين لوحدة الاتّصال والمكلّفين بإعداد المجلّة.

[2] يشار إلى أنّ مبلغ الأجور الخام في 2013 لهؤلاء الأعوان مثلما تمّت معالجته في منظومة إنصاف بلغ 287.581 د.

أمّا فيما يتعلّق بالوسائط الإلكترونية، فقد تبيّن أنّ البوّابة الإلكترونية المحدثة في سنة 2008 تشكو عديد النّقائص على غرار تواضع الصّيغ التفاعلية وضعف التنسيق والاندماج بين هياكل الإنتاج والأخبار والبرمجة والفريق العامل بالبوّابة مركزيّا وجهويّا. ولئن تمّ في جانفي 2014 إبرام عقد مع مزوّد خاصّ لإعادة تصميم وتحديث البوّابة بمبلغ جملي قدره 17.864 د. فقد شهد إنجاز المشروع عديد الصعوبات والإخلالات[1] حالت دون استكماله إلى حدّ 15 جويلية 2014. وقد أفادت المؤسسة بأنّه تمّ بالتعاون مع مؤسسة هيروندال إعادة تصميم وتحديث بوابة الإذاعة مع الأخذ بعين الاعتبار النقائص التي تم تشخيصها.

وعلى صعيد آخر، تمثّل التطبيقات الإعلامية التي تمكّن من التقاط المحطّات الإذاعية عبر الهواتف الذكيّة أو "الواب موبايل"وسيلة هامّة للترويج للبرامج الإذاعية وضمان التواصل مع المستمعين. إلاّ أنّه تبيّن عدم حرص المؤسّسة على الترويج لدى المستمعين للتطبيقة التي تمّ اقتناؤها منذ سنة 2010. كما لم تتولّ تقييم مدى استفادة المستمعين منها والنّقائص التي تشكوها بهدف تطويرها.

5- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدّولية

تتمتّع مؤسسة الإذاعة التونسية بالعضويّة في عديد المنظمات الإقليمية والدولية إلاّ أنّه لوحظ عدم حرص المؤسّسة على الاستفادة الكافية من الإمكانيات التي تتيحها هذه العضوية لتنمية قدراتها وإثراء مشهدها السمعي أو للتسويق لبرامجها لدى الدول الأعضاء بالمنظمات المذكورة.

ورغم ارتفاع كلفة العضويّة في منظمّة الاتّحاد الأوروبي للإذاعة والتلفزيون والتي تبلغ 88.920 فرنك سويسري سنويا، لم تحظ الإذاعة سوى بحق تغطية بعض الأحداث الرياضية كان آخرها الألعاب الأولمبية لندن 2012. ولم تشارك الإذاعة إلاّ في بعض الندوات والدّورات التكوينية ولم تنتفع قطّ بخدمات التبادل التي توفّرها المنظمة عبر شبكاتها الأربعة. وقد تولّت المؤسسة مكاتبة المنظمّة المذكورة في ثلاث مناسبات لسحب عضويتها كانت آخرها في جوان 2014. وقد أفادت المؤسسّة في إجابتها أنّ الانسحاب المؤقت من هذه المنظمة يعتبر حلّا سليما إلى حين إيجاد أسس جديدة للشراكة وذلك تجنّبا لهدر المال العام.

[1] محاضر اجتماعات لجنة متابعة المشروع في 27 جانفي 2014 و3 فيفري 2014 و19 مارس 2014 و2 جوان 2014 و9 جوان 2014 و19 جوان 2014 والمراسلات الموجّهة لرئاسة المؤسسة وآخرها في 30 جوان و4 جويلية 2014.

أمّا فيما يتعلّق بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي للإذاعة والتلفزة، فقد تبيّن أنّ استفادة المؤسّسة من العضويّة منعدمة بالرغم من ارتفاع كلفتها والتّي تقدّر بقيمة 35 أ.دولار سنويّا.

كما تمكّن العضويّة في الجامعة الإذاعية والتلفزية الدّولية من استغلال منصّة لتبادل البرامج إلاّ أنّ المؤسسة لم تستغلّ هذه الخدمة.

ويتوفّر المجلس الدولي للإذاعات والتلفزات الناطقة باللغة الفرنسية على صندوق لتمويل الإنتاجات الإذاعية غير أنّ مؤسسة الإذاعة لم تقدّم أيّ مشروع برنامج في هذا الإطار. واقتصر انتفاع المؤسّسة بتمويلات المنظّمة على مناسبتين[1] في إطار إنتاجات مشتركة مع أعضاء آخرين.

ب– استغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية والمحافظة على المخزون السمعي

مكّن النّظر في هذا الجانب من الوقوف على نقائص وإخلالات تعلّقت باستغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية وبصيانتها وبالمحافظة على المخزون السمعي.

1- استغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية وصيانتها

يتوفّر بالمؤسّسة عشرة استوديوهات إذاعية وقاعة فنّية مركزية يتمّ استغلالها من قبل الإذاعات المركزية الأربعة فضلا عن ثلاثة فضاءات كانت مخصّصة للبثّ التلفزي وتستوجب إعادة تهيئتها.

وتمّ تخصيص الاستوديوهات والمعدّات المتوفّرة بها حسب نطاق نشاط كلّ منها إلاّ أنّه تبيّن استغلال هذه الاستوديوهات أحيانا لإعداد برامج لا علاقة لها بما خُصّصت له.

وتمّ الوقوف عند معاينة القاعة الفنّية المركزية على سوء توظيف للمعدّات والتجهيزات. فقد تبيّن مثلا أنّ معدّات (Codecs) المخصّصة لنقل البثّ الخارجي ليست في وضع استخدام والبعض الآخر لا يتمّ استغلاله على النحو المطلوب (الخوادم). ويعود عدم استغلال بعض المعدّات حسب الفنّيين إلى عدم قابليتها للتأقلم مع معدّات أخرى لمصنّع مختلف وتباين بعض التطبيقات المعلوماتية مع هذه المعدّات. وأدّت استحالة استغلال معدّات Codecs إلى اقتناء معدّات جديدة تتماشى مع التجهيزات المتوفّرة في إطار صفقة أخرى وإعادة استغلال معدّات Codecs قديمة.

---

[1] إنتاجين مشتركين هما Si jeunesse pouvait و Femmes et Terre

ولم يتمّ استغلال التجهيزات الصوتية الضخمة التي تمّ اقتناؤها منذ سنة 2010 لتغطية التظاهرات الكبرى بمبلغ 1.021,163 أ.د سوى في مناسبتين. ولم يتمّ الاستجابة لطلب استعمالها في حفل اختتام مهرجان الأغنية العربية لسنة 2013 من قبل اتحاد إذاعات الدول العربية حيث تمّ استغلال أجهزة تماثلية ممّا أثّر على جودة الصوت. ويعرّض عدم استغلال هذه المعدّات للمخاطر الناتجة عن الخزن إضافة إلى حرمان المؤسّسة من مزايا استغلالها خاصّة وأنّ المعدّات الإذاعية تتميّز بتكنولوجيا سريعة الاهتلاك.

كما تبيّن غياب دفتر لمتابعة حركة المعدّات وبطاقات فنّية خاصّة بالاستوديوهات تتضمّن معطيات حول المعدّات المتوفّرة بها وتاريخ بداية استغلالها أو تجديدها.

وبالإضافة إلى ذلك، ورغم وجود عديد المعدّات التقنية غير المستعملة سواء في أروقة المؤسّسة أو في مختلف فضاءاتها فإنّ الإدارة التقنية لم تحرص على إحالتها على مصلحة الصيانة أو على عدم الاستعمال والتفويت فيها.

وبخصوص صيانة الفضاءت والمعدّات، ولئن حرصت المؤسسة إلى حدود سنة 2010 على الصيانة الدورية والوقائية للمعدات التقنية وذلك بإصدار جداول للصيانة الأسبوعية والشهرية للاستوديوهات وتكليف مصلحة الصيانة بتنفيذها، فقد اقتصرت تدخّلاتها منذ سنة 2011 على إصلاح بعض الأعطاب الحاصلة. كما تمّ التخلّي عن العمل ببطاقات التدخّل المعتمدة سابقا ممّا لا يسمح بمتابعة عمليات الصيانة المنجزة.

ومن ناحية أخرى، تبيّن أنّ كراسات الشروط لا تنصّ على أعمال الصيانة بعد انقضاء فترة الضمان ويقتصر بعضها على التنصيص على توفير قطع غيار لمدّة محدّدة. ومن شأن ذلك أن يحرم المؤسّسة من اختيار أنسب العروض سواء من حيث كلفة الاستثمار أو الاستغلال، وأن يجعلها مضطرة لطلب تلك الخدمات بعد انقضاء فترة الضمان من نفس المزوّد وبالتالي في وضعية تبعية تجاهه. من ذلك أنّ الصفقتين المتعلّقتين باقتناء تجهيزات صوتية متنقّلة (1.021,163 أ.د) وباقتناء 6 استوديوهات رقمية و8 وحدات إنتاج (1.934.380,700 دينارا) نصّتا فقط على أن يوفّر المزوّد وثائق وصف المعدآت وكيفية استغلالها وصيانتها وأن يوفّر قطع الغيار لمدّة 5 سنوات من تاريخ الاستلام النهائي. غير أنّ المزوّد رفض توفير قطع الغيار المذكورة بسبب إشكالات في خلاص مستحقّات لفائدته تتعلّق بصفقات سابقة مع الإذاعة.

وتفاديا للإشكاليات المتعلّقة بالصيانة، يتعيّن على المؤسّسة مزيد الحرص على ضبط الحاجيات بدقة بكرّاسات الشروط وعلى تضمينها بندا خاصّا بالصيانة.

2- رقمنة المخزون السمعي

نصّ الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المذكور آنفا على أنّ من مهامّ المؤسسة "المحافظة على المخزون السمعي وترقيمه" باعتباره يمثّل جزءا من الذاكرة الوطنية للبلاد. غير أنّ الإذاعة لم تول هذه المهمّة الأهمية اللازمة. ورغم رصد مبالغ سنوية هامّة لرقمنة الأرشيف السمعي، بلغت خلال الفترة 2009-2013 ما جملته 1,2 م.د فإنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2014 الشروع في إنجاز هذه المهمّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ في شهر جويلية 2010 إنجاز دراسة حول التمشّي الواجب اعتماده في مجال رقمنة الأرشيف السمعي من قبل شركة أجنبية متفرّعة عن إذاعة كندا بمبلغ 28 أ.د وذلك بالإضافة إلى دراسات قام بها إطارات المؤسسة. غير أنّه لم يتمّ تفعيل أيّ من هذه الدراسات. ولئن تمّ في سنة 2010 الشروع في إحصاء الأشرطة وتنظيمها حيث تمّ جرد ما جملته 60 ألف شريط من مجموع 200 ألف شريط، فإنّ عمليّة الجرد المذكورة لم تتواصل وبقيت رقمنة الأشرطة رهين طلبات الإذاعات المركزية والجهوية.

ونظرا إلى عدم توفّق المؤسّسة في التعاقد مع شركة لرقمنة أرشيفها السمعي، فقد حاولت إنجاز ذلك بوسائلها الخاصّة، إلاّ أنّه تبيّن غياب منهجية عمل واضحة في المجال. فقد تمّ اختيار المحامل التي ستتمّ رقمنتها في غياب تنظيم واضح للمخزون السمعي حسب الأصناف (دراما، برامج، خطب، محاضرات،...) وبطريقة عشوائية حسب طلبات منشّطي ومعدّي البرامج أو بمناسبة بعض التظاهرات. ويضاف إلى ذلك غياب إجراءات واضحة في مجال إحالة أرشيف الإذاعات الجهوية وصعوبة مقاربة دفاتر تسجيل الأرشيف مع المخزون المادي أحيانا.

وبلغ حجم المادّة الإذاعية المرقمنة بتاريخ 03 جوان 2014 ما يناهز 2734 ساعة. وتبقى هذه الكمّية ضئيلة مقارنة بالرصيد السمعي المعدّ للرقمنة والذي بلغ حوالي 300 ألف ساعة في سنة 2008.

وتشكو وحدة الأرشيف والتوثيق والرقمنة نقصا في الموارد البشرية المختصّة الخبيرة بهذه المهمّة نتيجة تقاعد بعض الأعوان أو نقلتهم إلى مصالح أخرى بالمؤسّسة.

وقد مكّنت معاينة ظروف حفظ الأرشيف السمعي من الوقوف على نقائص تمثّلت خاصّة في تعرّض بعض محامل التسجيلات إلى التلف (أكسدتها) نتيجة للرطوبة في فضاء الخزن وافتقاره إلى ظروف التكييف الملائمة ووضع رفوف التسجيلات مباشرة على الأرض وبعض التسجيلات في فضاءات غير مخصّصة وذلك بالإضافة إلى تآكل الدفاتر اليدوية للسجلاّت وصعوبة قراءتها.

وتدعى الإذاعة إلى الحرص على جرد الأشرطة المتوفّرة بها وتنظيمها قصد حمايتها من التلف قبل رقمنتها وإيلاء الجانب المتعلّق برقمنة الأرشيف السمعي الأهمّية اللازمة باعتباره يمثّل جزءا من الذاكرة الوطنية والموروث الثقافي للبلاد.

II- التصرّف الإداري والمالي

أ- تسيير المؤسّسة وتنظيمها

أفضى النّظر في هذا الجانب إلى ملاحظة عدّة نقائص تتعلّق بتسيير المؤسّسة وبهيكلها التنظيمي وبنظامها المعلوماتي.

1- تسيير الإذاعة

تداول على رئاسة المؤسسة منذ سنة 2009 وإلى حدود شهر جويلية 2014 ستة رؤساء مديرين عامّين وهو ما ساهم في عدم استقرار توجّهات المؤسسة على مستوى التسيير والنشاط الإذاعي وتنفيذ برامج الاستثمار.

وخلافا للفصل 7 من الأمر عدد 1867 لسنة 2007[1] لم يتمّ إدراج المسائل الخاصة بمتابعة قياس نسب الاستماع وتقارير التدقيق الدّاخلي ضمن جدول أعمال مجلس الإدارة ولم تتمّ متابعة برمجة المحطات الإذاعية إلاّ في مناسبتين. كما لم يتولّ مجلس الإدارة ضبط السياسة العامة للمؤسسة في الميدان الفني والتجاري وضبط القوائم المالية وعقود البرامج ومتابعة إنجازها فضلا عن عدم التداول بشأن التوظيفات المالية للمؤسسة.

كما تبيّن أنّ المؤسّسة لم تعّد تقارير حول نشاطها بالنسبة إلى السنوات من 2010 إلى 2013.

وخلافا لمقتضيات الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المذكور أعلاه والأمر عدد 2197 لسنة 2002[2] التي تنص على أن تتولّى رئاسة الحكومة النظر في عديد الوثائق الدورية بغاية المصادقة أو المتابعة على غرار القوائم المالية ومداولات مجلس الإدارة والميزانيات التقديرية وتقارير مراجع الحسابات

---

[1] المؤرخ في 23 جويلية 2007 والمتعلّق بإحداث مؤسسة الإذاعة التونسية وضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق سيرها.

[2] المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 والمتعلّق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشات العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرّف فيها وتمثيل المساهمين العموميّين في هيئات تصرّفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.

وعلى أن تمدّ المؤسسة كلّا من وزارة المالية والوزارة المكلّفة بالتنمية بعدد من الوثائق بعد المصادقة عليها من قبل وزارة الإشراف، لوحظ أنّه باستثناء بعض المعطيات الخاصّة بالميزانية وبالتصرّف في الأعوان وبتنفيذ المشاريع لا يتمّ موافاة كلّ من رئاسة الحكومة ووزارتي المالية والتنمية كلّ فيما يخصّها ببقيّة الوثائق.

ولم يتولّ المسيّرون المتعاقبون على الإذاعة خلال الفترة 2009-2013 الإفصاح لوزارة الإشراف ووزارة المالية عن الأرصدة المالية الهامّة للمؤسّسة حيث لم يتمّ موافاتهما بكشوف دورية عن السيولة المالية مثلما تقتضيه التراتيب أو بمناسبة إعداد ميزانيّتها السنوية. علما بأنّ جملة الأرصدة المالية المتوفّرة بمختلف الحسابات البنكية والبريدية للمؤسّسة وبحسابها المفتوح لدى الخزينة العامّة للبلاد التونسية بلغت بتاريخ 31 ديسمبر 2013 ما يناهز 19,960 م.د.

2- الهيكل التنظيمي

تشهد عديد الخطط الوظيفية بالمؤسسة[1] شغورا بلغ بالنسبة إلى الخطط العليا والمتوسّطة مجموع 89 خطة بين مدير عام (1) ومدير مركزي (13) ومدير (11) ومدير مساعد و(12) وكاهية مدير (14) ورئيس مصلحة (38). ويذكر أنّ نسبة الشغور بلغت 100 % بالنسبة لخطّة مدير مركزي ومدير مساعد و69 % بالنسبة لخطّة مدير.

وخلافا للفصلين 2 و3 من الأمر عدد 630 لسنة 2009 تبيّن أنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2014 وضع دليل للإجراءات يضبط مشمولات كلّ هيكل بالإذاعة. كما لم يتّم إعداد بطاقات وظيفية لكلّ مركز عمل بالمؤسسة ممّا أدّى إلى عدم دقّة المهامّ المضبوطة وتداخلها أحيانا على غرار التداخل في المهامّ الموكولة لكلّ من كاهية مدير وحدة التقنية والتكنولوجيا والمكلّف بالإشراف على وحدة التقنية والتكنولوجيا.

وتولّت رئاسة المؤسسة إصدار عديد المقرّرات والمذكّرات لتكليف أعوان بخطط إدارية أو وظيفية لا تتطابق مع المهامّ الموكولة لهم طبقا للتنظيم الهيكلي أو النّصوص المتعلّقة بتسمياتهم الأصلية ودون إجراء تسلّم وتسليم المهامّ والملفّات بين المسؤولين المتعاقبين.

ولا تتولّى وحدة مراقبة التصرّف إعداد جداول قيادة تشتمل على مؤشّرات التصرّف المالي والإداري بما يساعد الإدارة العامة على اتّخاذ القرارات اللازمة في الإبّان بناءا على معطيات حول النّتائج المحقّقة في مختلف أوجه النّشاط بالمؤسّسة.

---

[1] دون اعتبار خطط مساعد رئيس مصلحة وسكرتير تحرير ورئيس قسم ورئيس مكتب ورئيس فريق.

وقصد النهوض بالجانب التنظيمي للإذاعة، يتعيّن العمل على إعداد دليل للإجراءات وعلى إحكام تطبيقه.كما يتعيّن تفعيل الهياكل الداخلية المتمثلة أساسا في مراقبة التصرّف والتدقيق الداخلي وهو ما تعهدت المؤسسّة في إجابتها بالسعي إلى تحقيقه.

3- النظام المعلوماتي

خلافا لمنشور الوزير الأول عدد 10 المؤرخ في 20 ماي 2011 حول تطوير نظم المعلومات والاتصال ولأفضل الممارسات الدّولية[1]، لم تتولّ المؤسّسة إعداد مخطّط استراتيجي للإعلاميّة يمكّن من تصوّر وإنجاز نظام معلومات مندمج ومتكامل وهو ما أفضى إلى عديد النّقائص على مستوى التجهيزات والتطبيقات والسّلامة المعلوماتية.

وتعتبر التطبيقات الإعلاميّة أداة أساسية لتطوير أنشطة المؤسّسة وحوكمتها. ولئن تتولّى المؤسسة استغلال عدد من التطبيقات المتّصلة بالتصرّف الإداري والمالي، فإنّه تبيّن عدم توفّر تطبيقات إعلاميّة في مجال متابعة الصفقات ومكتب الضبط والتصرّف في مقتطعات الوقود وصيانة وسائل النّقل.

وتشكو التطبيقات المعتمدة غياب الاندماج على غرار التطبيقات الخاصّة بالتصرّف في الموارد البشرية وبإصدار أذون التزوّد وبالتعهّد والدّفع وبالإشهار والتي لم يتمّ إدماجها مع التطبيقة المتعلّقة بالمحاسبة.

أمّا فيما يخصّ تطبيقة "الموارد البشرية" فقد تبيّن أنّ إعداد المعطيات المتعلقة بالمسار المهني والوضعية الإدارية للأعوان وتحيينها يتمّ بصفة يدوية وهو ما من شأنه أن يرفع من مخاطر ارتكاب الأخطاء أو السهو عند إعداد الأجور. كما تبيّن أنّ تطبيقة "إنصاف مؤسسات" لا تغطّي بعض جوانب التصرّف في الموارد البشرية على غرار الأعداد المهنيّة وحالات الإلحاق من الوظيفة العمومية وإدماج وترسيم الأعوان المتعاقدين والساعات الإضافية والعطل السّنوية والاستثنائية ممّا أدّى إلى مسك ملفّاتها بصفة يدوية. كما لوحظ أنّ هذه التطبيقة لا تؤمّن الوظائف الإحصائية مثل احتساب عدد الأعوان وتوزيعهم وكلفة الأجور وتطوّرها.

وبهدف تلافي النقائص المسجّلة بالتطبيقة المذكورة، تمّ في سنة 2013 إبرام صفقة بما يناهز 38 أ.د لتحيين منظومة ساج بإضافة تطبيقتين فرعيّتين (Modules) تتعلّقان بالتصرّف في الموارد

[1] وخاصّة منظومة COBIT التي تعدّ مرجعية لأفضل الممارسات في تقنية المعلومات.

البشرية وفي المخزون. غير أنّ عدم تشريك وحدة الموارد البشرية في ضبط الحاجيات وإعداد الشروط الفنّية المطلوبة أفضى إلى عدم تلاؤم التطبيقة المقتناة مع النظام الأساسي الخاصّ بأعوان المؤسسة[1] حيث أنّها لا تمنع بصفة آلية تغيير الصنف أو السلّم أو الدّرجة التي ينتمي إليها العون. فضلا عن كونها لا تتيح إمكانية استعمالها باللّغة العربية المعتمدة من طرف الجهات الإدارية. ورغم انتفاع أعوان وحدة الموارد البشرية بدورة تكوينية للغرض، مازالت هذه التطبيقة إلى موفّى جوان 2014 غير مستغلّة.

كما تبيّن أنّ التطبيقة الخاصة بمعالجة أذون التزود الواردة من المستشهرين لا تمكّن من إصدار فواتير خصم ولا تشتمل على جدول التسعيرة ممّا لا يمكّن من الاحتساب الآلي للمقابل المالي للومضات الإشهارية.

وكذلك كان الشأن بالنّسبة للتطبيقة الخاصّة بالإشهار حيث لا تمكّن من معالجة المسائل الخاصّة بالاستشهار Sponsoring ولا تمكّن من الحصول على معطيات إحصائيّة في المجال ومن المعالجة الآلية لأذون التزوّد الخاصّة بالإذاعات الجهوية.

وتبيّن أنّ المؤسّسة لا تتولّى جرد مختلف التجهيزات الإعلامية بصفة دوريّة علما بأنّ آخر جرد يرجع إلى شهر ماي 2012 واقتصر على المصالح المركزية دون أن يشمل الإذاعات الجهوية.

ولم تقم الإذاعة بإبرام اتّفاقيات لتأمين صيانة الحواسيب وآلات النّسخ والطّباعة رغم أهمية الأسطول المتوفّر لديها. وتبيّن كذلك أنّه لا يمكن صيانة الشبكات الإعلامية الداخلية بالنظر إلى غياب أمثلة لها.

وخلافا لأحكام القانون عدد 5 لسنة 2004[2] وللأمر عدد 1250 لسنة 2004[3]، لم تقم المؤسسة بإخضاع أنظمتها المعلوماتية وشبكاتها الاتّصالية إلى تدقيق دوري بالرّغم من أهمّيته في تجنّب المخاطر المحتملة لا سيّما وأنّ جلّ الحواسيب-مرتبطة بشبكة الأنترنات.

وتبيّن بخصوص السّلامة المنطقيّة للمنظومات أنّه لا يتمّ بصفة دوريّة تغيير كلمات العبور للولوج لتطبيقة إصدار أذون التزوّد وتطبيقة الساعات الإضافية وتطبيقة Tap info وتطبيقة منح التنقّل وذلك خلافا لمنشور الوزير الأوّل عدد 10 لسنة 2011 وأفضل الممارسات الدّوليّة في هذا المجال.

---

[1] محضر جلسة بين ممثلّين عن المزوّد وممثّلين عن وحدة الموارد البشرية بتاريخ 2014/01/10.

[2] المؤرّخ في 3 فيفري 2004 والمتعلّق بالسلامة المعلوماتية.

[3] المؤرّخ في 25 فيفري 2004 والمتعلّق بمعايير التدقيق الدّوري وطبيعة التدقيق ودوريته وإجراءات متابعة التوصيات الواردة في تقرير التدقيق.

ب- التصرّف في الموارد البشرية

نصّ الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المذكور أعلاه على إثر فصل مؤسّستي الإذاعة والتلفزة على أن يتولّى مجلس الإدارة اقتراح نظام أساسي خاصّ بأعوان الإذاعة إلاّ أنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2014 إعداد النّظام المشار إليه.

وارتفع عدد الأعوان بالمؤسسة بين سنتي 2009 و2013 بنسبة 18 % وهو ما انعكس على كلفة التأجير التي ارتفعت في سنة 2013 إلى 27,533 م.د وبنسبة 45 % مقارنة بسنة 2009. و تمثّل كتلة الأجور القسط الأوفر من الميزانية حيث بلغت نسبتها 87 % من مجموع نفقات التصرّف في سنة 2013.

ومكّن النّظر في هذا الجانب من الوقوف على نقائص تعلّقت بتوظيف الأعوان وباللّجوء إلى المتعاونين الخارجيّين وبالترقيات.

1- توظيف الأعوان

اقتضى الفصل 44 من النّظام الأساسي الخاصّ أن لا ينتدب أيّ شخص ليشغل أيّ خطّة إلاّ لسدّ شغور بصفة قانونيّة في قانون إطار المؤسّسة الذي يضبط من قبل رئيسها بعد أخذ رأي سلطة الإشراف ووزير المالية. إلاّ أنّ عدم توفّر قانون إطار يضبط حاجيات المؤسسة من الموارد البشرية مع وصف لاختصاصات الأعوان وتوزيعهم على مراكز العمل، أدّى إلى انتهاج سياسة غير مدروسة لتوظيف الأعوان وإلى كثرة الانتدابات العشوائية[1]. وتميّزت السنوات من 2009 إلى 2013 بتعدّد عمليّات الانتداب والإدماج داخل المؤسّسة وفق صيغ مختلفة على غرار تسوية وضعية أعوان المناولة والمتعاقدين في إطار إسداء خدمات وإدماج أعوان في وضعية إلحاق أو تابعين لمؤسّسة دار العمل سابقا بالمؤسّسة فضلا عن الانتدابات عن طريق المناظرات والانتدابات المباشرة في إطار العفو التشريعي العامّ والانتداب المباشر لفرد من عائلات شهداء الثورة وجرحاها.

وبلغ مجموع عدد الأعوان الذين تمّ انتدابهم وفق هذه الصّيغ خلال الفترة المذكورة 416 عونا أي بنسبة 36,5 % من إجمالي عدد أعوان المؤسّسة في موفّى ديسمبر 2013. وإزاء الارتفاع الكبير لعدد الأعوان وغياب أيّ تصوّر استراتيجي في المجال، تداول مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 ماي 2014 حول إجراء تدقيق لتشخيص حاجيات المؤسّسة جهويا ومركزيّا وإمكانيّة التقليص في عدد الأعوان.

---

[1] تجدر الإشارة إلى أنّ ممثّل وزارة الاقتصاد والماليّة بمجلس إدارة المؤسّسة تطرّق خلال مداولات المجلس بتاريخ 28 ماي 2014 بصفة دقيقة لسياسة الانتدابات العشوائية التي توخّتها المؤسسة خلال السنوات الأخيرة.

ومن جهة أخرى، تبيّن عدم إرساء منظومة مراقبة فعّالة لحضور الأعوان ممّا لا يساعد على التأكّد من التأمين الفعلي لساعات العمل وعلى احتساب ساعات العمل الإضافية. فقد تمّ إسناد الأعوان منح الساعات الإضافية بصفة مكثّفة ومتواترة دون تبرير الحاجة إليها خلافا للمذكّرة الصادرة عن رئيس المؤسّسة. وتراوحت نسبة الأعوان الذين انتفعوا بمنح الساعات الإضافية خلال السنوات 2011 و2012 و2013 بين 45 % و48 % من مجموع الأعوان وبلغت كلفتها الجملية خلال نفس الفترة ما قدره 1.105 أ.د.

كما لوحظ توتّر المناخ الاجتماعي بالمؤسسة ممّا أدّى إلى ارتفاع حالات عطل المرض طويل الأمد في موفّى سنة 2013 إلى 24 حالة من بينها 17 حالة لأعوان انتفعوا بعطل بهذا العنوان[1] بعد شهر أفريل 2012[2]. كما لوحظ تواتر حالات تجميد الأعوان وعدم تكليفهم بأيّ مهامّ على غرار مدير وحدة التنسيق المركزي بين الإذاعات وكاهية مدير بالنيابة بالوحدة الفرعية للإنتاج بالإذاعة الوطنية ورئيس مصلحة تنسيق الأخبار والأحداث المنتظرة ورئيس مصلحة الإعلام وصحافة الإذاعة بوحدة الاتصال ورئيس مصلحة الإكساء بالإذاعة الوطنية ورئيس مصلحة النزاعات ورئيس مصلحة الإنتاج بإذاعة تونس الثقافية.

وأدّى عدم احترام الإجراءات الترتيبية على غرار التخفيض من العدد المهني لسنة 2013 لعديد من الأعوان دون إعداد تقارير معلّلة في الغرض وعدم تمكين المعنيّين من الإطّلاع عليها وذلك خلافا للنظام الأساسي الخاصّ إلى تعدّد الإعتصامات والوقفات الاحتجاجية وتعطيل سير العمل بالمؤسسة.

وخلافا للأحكام التشريعية والترتيبية[3] التي تحجّر ممارسة الأعوان العموميّين لنشاط خاصّ بمقابل، تبيّن أنّ عددا من الأعوان التابعين للمؤسسة يمارسون أنشطة خاصّة صلب مؤسسات إعلامية سمعية وبصرية أخرى عمومية أو خاصّة دون ترخيص مسبق. وإزاء استفحال هذه الظاهرة[4]، وعلى إثر توجيه المؤسسة لتنابيه للمعنيين بالأمر قصد تسوية وضعيّاتهم، تمسّك هؤلاء بالصّبغة التطوّعية والمجانيّة للأنشطة التي يمارسونها في مؤسسات إعلامية أخرى. ولم يتمّ إلى موفّى جوان 2014 تسوية الوضعيات المذكورة.

---

[1] تجدر الإشارة إلى تفاقم الخلافات الشخصية والمهنية بين رئاسة المؤسسة وعديد الأعوان ممّا حدا بالبعض منهم إلى الخروج في عطل طويلة الأمد. من ذلك كاهية مدير الوحدة الفرعية لاستغلال المعدّات والفضاءات بإذاعة الشباب والذي تمّ تجريده من مهامّه فعليّا وإلحاقه بالقاعة الفنّية المركزية بمقتضى مقرّر بتاريخ 17 جوان 2013. وكذلك الشأن بالنّسبة لمديرة الشؤون القانونية على إثر إعفائها من مهامّها.

[2] تاريخ إجراء تغيير على مستوى رئاسة المؤسّسة.

[3] وخاصّة الفصل 8 من النّظام الأساسي الخاصّ بالأعوان والفصل 2 من الأمر عدد 83 لسنة 1995 المؤرّخ في 16 جانفي 1995 والمتعلّق بممارسة أعوان الدّولة والجماعات العمومية المحلّية والمؤسسات العمومية الإدارية والمنشآت العمومية بعنوان مهنيّ لنشاط خاصّ بمقابل.

[4] مثلما هو مبيّن بمختلف المراسلات الموجّهة من رئاسة المؤسسة إلى سلطة الإشراف وكذلك في المذكّرة الموجّهة من بعض إطارات المؤسسة للرئيس المدير العامّ بتاريخ 17 ماي 2013 والذين تولّوا سماع عدد من الأعوان المعنيّين بممارسة نشاط خاصّ خارج المؤسّسة.

2- اللّجوء إلى المتعاونين الخارجيّين

تتوفّر المؤسسة على رصيد هام من الموارد البشرية المختصة حيث ارتفع عددها بتاريخ 31 ديسمبر 2013 إلى 249 فنّيا و194 صحفيّا و238 عونا من سلك الإنتاج. وبالرغم من إصدار رئاسة المؤسسة لمذكرّة في 6 سبتمبر 2012 أكّدت فيها على ضرورة التعويل التّام على الصحفيين والمنتجين ومقدمي البرامج الذين ينتمون للإذاعة، فقد تواصل الاعتماد بصفة مكثّفة على المتعاونين الخارجيّين لإنتاج البرامج والأعمال الإذاعية. فقد بلغ عدد المتعاونين 748 فردا في سنة 2013 ارتفع تأجيرهم إلى حوالي 1,830 م.د. وقد تبيّن أنّ اللجوء إلى المتعاونين الخارجيين يكتسي صبغة قارة أحيانا حيث بلغ عدد المتعاونين مع المؤسسة بصفة مستمرة لفترة 5 سنوات 208 متعاونا منهم 47 متعاونا بإذاعة تطاوين.

وأفادت المؤسسة بأنّ العمل سيرتكز على مواصلة التخفيض في عدد المتعاونين ليبقى في مستويات معقولة دون الإخلال بالتوازنات المالية للمؤسّسة مع الإشارة إلى أنّ بعض الإذاعات تعاني من نقص في المختصّين.

3- الترقيات

شهدت المؤسّسة عددا هاما من الترقيات حيث انتفع 596 عونا من جملة 703 عونا[1] بترقيات في الصّنف نتجت أساسا عن ضغوط نقابية ممّا جعل بعضها مخالفا للقانون. وأفضى النّظر في هذا الجانب إلى ملاحظة عديد النّقائص والإخلالات.

فلئن اقتضى الفصل 44 من النّظام الأساسي الخاصّ بالأعوان أن لا يرتقي أيّ عون إلاّ لسدّ شغور بصفة قانونيّة في قانون إطار المؤسّسة إلاّ أنّ غياب قانون إطار بالمؤسسة أفضى إلى اعتماد سياسة ترقيات غير مدروسة وغير ملائمة للحاجيات الفعلية للمؤسسة ولإمكانياتها المالية. فقد تمّ تنظيم مناظرات داخلية في سنوات 2011 و2012 و2014 دون تحديد للحاجيات الفعلية المطلوب تلبيتها.

كما نصّ الفصل 71 من النظام الأساسي الخاصّ بالأعوان على أنّه يمكن للأعوان الذين لهم أقدمية في الصنف الأدنى لا تقلّ عن 12 سنة الانتفاع بترقية في الصنف حسب الجدارة. واشترط أن تتمّ الترقية مرّة واحدة في الحياة المهنية للعون وألاّ يتجاوز المنتفعون بها 10 % من مجموع الأعوان

[1] بصرف النّظر عن المنتدبين بعد 01 جانفي 2009 وعددهم 416 عونا باعتبارهم غير معنيّين مبدئيا بالترقية نظرا لحداثة انتدابهم.

الذين تتوفّر فيهم الشروط المطلوبة بعنوان كلّ سنة. غير أنّه تمّ إقرار ترقية آلية لكلّ الأعوان الذين لهم أقدمية تفوق 10 سنوات.

وتمّ كذلك تمتيع كلّ الأعوان المنتمين إلى الصنف 1 والبالغ عددهم 22 عونا من الارتقاء آليا إلى الصنف 2 وذلك في غياب أيّ سند قانوني يجيز ذلك.

وأسندت ترقية استثنائية بعنوان 2011 لكلّ الأعوان الذين تساوي أو تفوق فترة تجميدهم في الصنف الأخير خلال مسيرتهم المهنية في 31 ديسمبر 2011 مدّة 15 سنة. وقد رخّصت رئاسة الحكومة في هذه الترقية الاستثنائية في 24 أكتوبر 2011 في غياب أيّ مرجع في النظام الأساسي الخاصّ وانتفع بهذه الترقية مجموع 94 عونا.

وواصلت المؤسسة انتهاج نفس التمشّي في سنة 2014 حيث تمّ الاتفاق على إثر اجتماع اللّجنة المركزية للتصالح بمقرّ وزارة الشؤون الاجتماعية على إسناد ترقية استثنائية في الصّنف للأعوان الذين تجاوزت مدّة تجميدهم في أيّ صنف من الأصناف التيّ مرّوا بها خلال مسيرتهم المهنية 15 سنة في تاريخ 31 ديسمبر 2013. ونتج عن هذا الاتّفاق إدراج 90 عونا من جملة 94 عونا تمتّعوا بالترقية الاستثنائية المنجزة بعنوان سنة 2011 ضمن قائمة المقترحين للترقية والتي تشمل 393 عونا في سنة 2014 ممّا مكّنهم من الانتفاع بترقية استثنائية جديدة بعد أقلّ من 3 سنوات من انتفاعهم بالترقية الاستثنائية السابقة. ويقدّر الأثر المالي المرتقب لمشروع الترقية الإستثنائية في سنة 2014 بما يناهز 870 أ.د سنويّا[1].

ج- التصرّف المالي

1- مسك الحسابية والوفاء بالالتزامات الجبائية والتصرّف في السيولة

خلافا للفصلين 14 و19 من الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المذكور آنفا، لم تتولّ المؤسسة مسك حسابيات منفردة وخاصة بكلّ محطّة إذاعية. كما لم يتّم إلى موّفى جوان 2014 ضبط القوائم المالية المتعلّقة بالسنوات من 2009 إلى 2013. وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى التأخير الكبير المسجّل في إتمام عمليات القيد المحاسبي. ولئن تعاقدت المؤسسة مع مكتب محاسبة خارجي بتاريخ 2 ماي 2011 لإعداد القوائم المالية الخاصّة بسنتي 2009 و2010، فقد تبيّن عدم إيفاء هذا المكتب بالتزاماته

[1] حسب تقييم للأثر المالي أرفقته المؤسسة بمراسلتها التي وجهتها لوحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة في 17 جوان 2014.

التعاقدية وهو ما أفضى إلى فسخ العقد المبرم معه والإعلان عن استشارة جديدة للغرض نفسه في 10 أكتوبر 2014.

ولئن قامت المؤسّسة بجرد أصولها في مناسبة وحيدة وذلك عند إعداد الموازنة الافتتاحية في 31 ديسمبر 2007، فقد تمّ ذلك في غياب تفعيل اللّجنة التي نصّ عليها القانون عدد 33 لسنة 2007 المذكور أعلاه والتي أوكل إليها تحرير كشف في العقارات وإجراء تقييم شامل للأموال المنقولة. كما تمّ الفصل المحاسبي بين مؤسستي الإذاعة التونسية والتلفزة التونسية دون اتّفاق كتابي ودون إعداد محضر مشترك يوثّق تحديد وتقييم الأصول والخصوم الراجعة لكليهما. وتبيّن من خلال التدقيق في القيمة التي أسندت للأصول التي وقع جردها أنّ 59 % من القيمة المسندة للمعدّات لا تستند إلى مؤيّدات أو لقاعدة احتساب محدّدة[1].

كما لم تتمكّن المؤسّسة إلى موفّى جوان 2014 من ضبط قوائم المقاربة البنكية لشهر ديسمبر 2009. فقد تبيّن وجود عديد العمليّات المعلقّة التي لم يتّم إدراجها محاسبيا وتبيّن وجود فوارق بين الأرصدة المحاسبية والبنكية أو البريدية لبعض هذه العمليات. وتمّ الوقوف على عديد العمليّات البنكية التي لم يتمّ إدراجها بالمحاسبية وفي قوائم المقاربة البنكيّة. من ذلك أنّه لم يتّم قيد عملية خلاص المزوّد AEQ الذي تعاقدت معه المؤسسة لتجديد القاعة الفنيّة المركزيّة بالرغم من أنّه تمّ خلاص 80 % من قيمة المعدّات بما يساوي 426.232 د. كما لم يتّم قيد خلاص معاليم الديوانة المتعلقة بنفس الصفقة بما يساوي 100.551 دينارا. وينعكس هذا التأخير حتما على بقيّة قوائم المقاربة البنكية على امتداد كلّ الفترة ممّا يحول دون التفطّن للأخطاء البنكية المحتملة والعمل على إصلاحها.

ولم تتمكّن إلى موفّى جوان 2014 المؤسّسة من تسوية حسابات الربط بين الإذاعات في 31 ديسمبر 2010.

وتُدعى المؤسسة إلى الحرص على إعداد القوائم المالية ومتابعة صحّة وشمولية القيد المحاسبي لمختلف العمليات وإعداد المقاربات البنكية في آجال معقولة.

أمّا بالنسبة للالتزامات الجبائية، فقد تحمّلت المؤسسة خصوما من المورد عند استخلاصها لمستحقاتها دون أن تتحصّل على شهادات في الغرض. ولم تتمكّن وتبعا لذلك من التصريح بها قصد خصمها من المبالغ المحمولة عليها. وبلغ مجموع تلك الخصوم لدى الوكالة التونسية للاتصال الخارجي

[1] حسب تقرير مكتب PKF الذي أوكلت إليه مهمة جرد وتقييم الأصول الثابتة بعقد ممضى في 02 أفريل 2009.

خلال السنوات من 2008 إلى 2010 ما يناهز 309 أ. د بعنوان الأداء على القيمة المضافة و60 أ.د بعنوان الضريبة على الشركات.

كما أجرت المؤسّسة خصوما من المورد ناهزت 34,489 أ.د في سنة 2008 و19,587 أ.د في 2009 دون أن تتولّى التصريح بها لدى مصالح الجباية. وتدعى المؤسسة تسوية وضعيتها الجبائية والحرص مستقبلا على التصريح بالخصم من المورد في الآجال القانونية.

ولم تتولّ المؤسسة إلى غاية جوان 2014 التصريح بالضريبة على الشركات بعنوان سنة 2013. ولئن تولّت إيداع تصاريح وقتية للسنوات من 2008 إلى 2012 فإنّها لم تتولّ لاحقا إيداع تصاريح نهائية لتسوية وضعيتها الجبائية.

ولم تتمكّن المؤسسة من طرح الأداء على التكوين المهني لعدم إيداعها تصاريح للانتفاع بالتسبقة على هذا الأداء[1] وذلك بالنسبة للسنوات 2011 و2012 و2013 علما بأنّ تكلفة أنشطة التكوين بلغت خلال السنوات المذكورة 95.645 د.

2- ميزانية التصرّف

بلغت موارد ميزانية التصرّف في سنة 2013 ما جملته 32,812 م.د وبتطوّر بلغ 8,96 % مقارنة بسنة 2009. وارتفعت نفقات التصرّف خلال نفس الفترة من 26,266 م.د إلى 33,689 م.د أي بنسبة 28,26 %. وقد فاقت نفقات ميزانية التصرّف المنجزة في سنة 2013 الموارد المحقّقة في نفس السنة بما قدره 0,876 م.د، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع مصاريف تأجير الأعوان.

ولئن تمثّل المؤسّسة مرفقا عموميّا لا يهدف عموما لتحقيق أرباح تجاريّة، فإنّ تولّيها القيام بالدّراسة المسبقة والدّقيقة لتكلفة البرامج والموارد الممكن تحقيقها من شأنه أن يساعدها على تحقيق توازنها المالي والتحكّم في نفقاتها. ويذكر أنّ مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 ماي 2014 قد أوصى بضرورة تقديم وثيقة تبرز كلفة الشبكة البرمجية لمختلف المحطّات وهو ما تعهّدت به المؤسّسة في إجابتها.

ويُعتبر الإشهار والاستشهار أحد أهمّ موارد المؤسّسة إلى جانب مساهمة المشتركين في شبكة الكهرباء ومنحة الدولة.

---

[1] تطبيقا للأمر عدد 292 لسنة 2009 والمتعلّق بضبط مجال التسبقة على الأداء على التكوين المهني ونسبتها وطرق وشروط الإنتفاع بها.

وقد شهدت المداخيل الإشهاريّة تطوّرا طفيفا حيث ارتفعت من 4,678 م.د في سنة 2009 إلى 4,754 م.د في سنة 2013. وتساهم الإذاعات الجهوية بنسبة هامّة من مداخيل الإشهار ناهزت 73 % في سنة 2012 مقابل 27 % للإذاعات المركزية.

وقد تمّ الوقوف على فوارق هامّة بين الموارد الإشهارية المقدّرة والمنجزة. وتدعو الدائرة المؤسّسة إلى مزيد إحكام ضبط تقديراتها المتعلّقة بالموارد الإشهارية عند إعداد الميزانية اعتمادا على إنجازات السنوات السابقة.

وعلى صعيد آخر، أصدرت المؤسّسة بعض فواتير الخصم بلغت خلال الفترة من 2009 إلى 2013 ما جملته 1,456 م.د منها ما تعلّق بتخفيضات تجارية لاستقطاب المستشهرين (1,231 م.د) ومنها ما تعلّق بأخطاء في الومضات الإشهارية (0,222 م.د) ومنها ما يعود إلى استرجاع موزّع مجلّة الإذاعة مقابل الأعداد التي لم يتمّ بيعها (2.149 د). وتبيّن أنّ عديد حالات الخصم تعود إلى أخطاء في الومضات الإشهارية سواء عند بثّها أو عند احتساب تعريفة الإشهار أو عند فوترتها وهو ما يستدعي المتابعة الدقيقة للومضات الإشهارية واعتماد منظومة البثّ للتثبّت من البثّ الفعلي لها.

وتُدعى المؤسّسة إلى مزيد السعي إلى البحث عن مستشهرين للبرامج واستقطاب المستمعين وبصفة عامّة وضع إجراءات دقيقة تخصّ نشاط الإشهار بما يسهم في تحسين مواردها بهذا العنوان.

وتعاقدت المؤسّسة في 13 فيفري 2008 مع شركة خاصّة لتأمين خدمات الإرساليات القصيرة. وقد بلغت جملة المداخيل المتأتّية بهذا العنوان خلال الفترة 2008-2011 ما جملته 69.676 د منها 30.673 د تعود لسنة 2010. ولوحظ غياب المتابعة والتأكد من عدد الإرساليات عبر الولوج للموقع المخصّص لذلك (plateforme).

ولئن لم تتلقّ المؤسسة من الشركة المتعاقد معها إلى موفّى جوان 2014 الكشوفات المتعلّقة بعدد الإرساليات القصيرة وعائداتها في سنتي 2012 و2013 فإنّ المؤسسة لم تتولّ القيام بأية إجراءات في شأن المزوّد لاحتساب مستحقاتها واستخلاصها.

وتمّ التعاقد في 15 جانفي 2014 مع شركة أخرى ولم تشرع سوى إذاعتا صفاقس والشباب في استغلال هذه الخدمات في حين لم تبادر باقي المحطات بتصوّر أيّ مسابقات. كما لم تتولّ المؤسّسة إلى موفّى جوان 2014 إصدار أيّ فاتورة لاستخلاص القسط الراجع لها من مداخيل هذه الخدمات. وأفادت المؤسسة في إجابتها بأنّ مصلحة الفوترة لم تتلق إلى موفى جوان 2014 نسخة من العقد المذكور.

ومن ناحية أخرى، تبيّن تأخير في استخلاص المبالغ السنوية المستوجبة والمتعلّقة أساسا بمداخيل الإشهار وقد بلغت المستحقّات المتخلّدة في موّفى جوان 2014 بذمّة حرفاء المؤسسة ما قدره 3,727 م.د منها ما يعود إلى خمس سنوات سابقة.

وتعلّق القسط الأكبر من المبالغ غير المستخلصة بالوكالة التّونسية للاتصال الخارجي بحوالي 1,568 م.د وشركة "داما" الخاصّة بمبلغ 1,953 م.د. وعلى الرغم من أنّ الإذاعة قرّرت في 06 أوت 2011 تتبّع شركة داما قضائيا فقد لوحظ عدم حرص المؤسّسة في استحثاث الاستخلاص حيث لم تقم بتبليغ الشركة المعنية بمحضر إنذار بالدفع إلاّ في 07 ماي 2012.

كما تبيّن وجود ديون متخلّدة لفائدة اتّحاد الإذاعات الإسلامية بلغت ما قدره 290.659,67 دولار أمريكي يرجع القسط الأوفر منها إلى ما قبل سنة 2007. وقد اقترح المدير العام للمنظّمة التخّلي عن الدّيون الراجعة للسنوات السابقة لسنة 2007 شريطة توقيع اتفاقية تتعهّد فيها مؤسّستا الإذاعة والتلفزة بسداد الدّيون الراجعة لسنوات 2007 والتي تليها غير أنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2014 التنسيق بين المؤسستين لمعالجة هذا الملفّ.

3- ميزانية التجهيز

تتأتّى ميزانية التجهيز من منحة الاستثمار المرصودة لفائدة المؤسّسة في ميزانية الدولة. ويتمّ صرف الاعتمادات وفقا لتقدّم تنفيذ المشاريع. وبلغت الاعتمادات الجملية المحوّلة لفائدة الإذاعة خلال الفترة 2007-2013 ما جملته 17.202,194 أ.د تمّ استهلاك 10.443,722 أ.د منها. وتراجعت النسب السنوية لاستهلاك المنحة الخاصّة بالاستثمار من 76 % في سنة 2007 إلى 9,59 % في سنة 2012 وذلك جرّاء ضعف نسق الاستثمار والتقدّم في إنجاز المشاريع.

كما لوحظ تواتر تغيير طبيعة المشاريع المبرمجة وهو ما يعكس قلة الدقة في البرمجة علما وأنّ وزارة المالية دعت المؤسّسة بعد الموافقة على تغيير موضوع المشاريع المبرمجة إلى "العمل مستقبلا على حسن ضبط الكلفة التقديرية لحاجياتها عند تقديم مشروع ميزانيتها السنوية"[1]. كما تولّت وزارة المالية إلغاء كلّ أوامر الصرف المتعلّقة بمنح العنوان الثاني لسنة 2013 الخاصّة بالمؤسّسة بما فيها المبالغ غير المجمّدة من قبل مصالح الأمانة العامّة للمصاريف[2].

---

[1] المكتوب عدد 214 المؤرّخ في 22 جانفي 2014.

[2] وفقا للمكتوبين الصادرين تباعا عن كلّ من وزير الاقتصاد والمالية والإدارة العامّة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة المؤرّخين في 13 و19 ماي 2014.

ولوحظ أنّه تمّ الشروع في تنفيذ إجراءات إبرام خمس صفقات تعلّقت باقتناء تجهيزات وتهيئة مقرّات ثمّ العدول عنها دون إتمام جميع مراحلها. فقد تمّ بعد الإعلان عن طلبات العروض اعتبارها غير مثمرة وهو ما يعكس غياب الدقّة في ضبط حاجيات المؤسسة والصعوبة في إنجاز المشاريع. وأفادت المؤسّسة بأنّ تداول المسؤولين على رئاستها وعلى وحدة التقنية خلق تصوّرات مختلفة نتج عنها مراجعات للمشاريع وأدخل ارتباكا في متابعة تنفيذها وأثّر على رزنامة إنجازها.

وفي هذا الشأن، تمّ الإعلان عن طلب عروض دولي لاقتناء معدات إذاعية لتجديد تجهيزات القاعة الفنية المركزية. وتمّ إثر ذلك إبرام صفقة مع إحدى الشركات الأجنبية في 27 مارس 2010 بمبلغ 319,389 أورو أي ما يعادل 606,840 أ.د. إلاّ أنّه تمّ في شهر جويلية من نفس السنة تغيير موضوع الطلب بإعادة تشكيل تركيبة المعدات التقنية ومراجعة توظيف الخوادم حسب متطلبات العمل[1] مع المحافظة على نفس التكلفة المالية للمشروع دون إبرام ملحق في الغرض حيث اقتصرت المؤسّسة على إمضاء وثيقة تتضمّن التغييرات التي تمّ الاتفاق في شأنها مع المزوّد.

ونتج عن هذه التغييرات الاعتماد على قائمة تسليم جديدة غير مطابقة لقائمة التجهيزات بالعرض الأصلي بالإضافة إلى غياب وثائق تثبت إنجاز الاختبارات الفنية على المعدّات. وأشارت المؤسّسة بأنّ ملفّ هذه الصفقة هو محلّ تحقيق. وأفادت بإجابتها بأنّه تمّ تعيين لجنة تدقيق خارجية أعدّت تقريرا في الغرض في شهر مارس 2015 علما بأنّ التقرير المذكور تضمّن نفس الاخلالات الإجرائية التي وقفت عليها دائرة المحاسبات.

ويذكر في هذا الشأن كذلك صفقة تتعلّق باقتناء 3 استوديوهات رقمية و 5 وحدات إنتاج حيث تمّ على إثر المصادقة في 17 فيفري 2009 على كرّاس شروط تعلّق باقتناء معدّات إذاعية لتجديد تجهيزات استوديوهين إذاعيين (إذاعة صفاقس والمنستير) وخمس وحدات إنتاج للإذاعات الجهوية بمبلغ تقديري بلغ 800 أ.د تغيير موضوع كراس الشروط في 23 جوان 2009 بإضافة استوديو إذاعي. وأدّت هذه التغييرات إلى تأخير في الاستلام النهائي للمعدّات بما يزيد عن 16 شهرا.

*

* *

تدير مؤسّسة الإذاعة التونسية مرفقا عموميّا إذاعيّا يهدف إلى تلبية حقّ المواطن في إعلام حرّ ومتنوّع. وإزاء ظهور عديد القنوات والبدائل الإذاعية خلال الفترة الأخيرة واحتدام المنافسة في

[1] من 4 لوحات ربط مخصّصة للقنوات الإذاعية الأربعة ذات قدرة 128*128 إلى لوحة ربط مركزية ذات قدرة 512*512 مع إضافة أجهزة مراقبة للبث وجهاز تنسيق بين القاعة الفنية ومختلف الاستوديوهات الإذاعية).

المشهد السمعي، أضحت المؤسّسة مدعوّة إلى ضبط استراتيجيّة تمكّن من الارتقاء بنشاطها وضبط خطّ تحريري لكلّ محطّة إذاعية.

وتتوفّر المؤسسة على موارد وإمكانات تفوق بكثير تلك المتوفّرة لبعض المحطّات الإذاعية الخاصّة على غرار الموارد البشرية والمالية الهامّة المتأتّية أساسا من معاليم ومنح مرصودة لها من الدّولة والفضاءات والتجهيزات التقنيّة المتنوّعة غير أنّ نسب الاستماع إلى محطّاتها تدنّت إلى مستويات لا تتلائم مع إمكانيّاتها والدور المنوط بعهدتها مقارنة مع عدد من الإذاعات الخاصّة التي أصبحت مهيمنة على المشهد السمعي بمختلف مناطق البلاد.

وضمانا لاستمرارية أداء المؤسسة لنشاطها على الوجه الأمثل، بات من الضروري تطوير شبكات برامجها وإنتاجاتها الإذاعيّة بالاستناد إلى دراسات علمية وأدوات قيس تتيح تشخيص متطلّبات المستمعين وإحكام إعداد البرامج وتقييمها والترويج لها ضمانا لنجاحها.

ويمثّل المخزون الإذاعي السمعي جزءا من الذاكرة الوطنية ومن الموروث الثقافي للبلاد وهو ما يفرض على المؤسّسة العمل على المحافظة عليه خاصّة عبر جرده ورقمنته وتوفير ظروف الحفظ الملائمة له.

وعلى صعيد آخر، تبقى المؤسّسة مطالبة بالحرص على تطوير نظام المعلومات لديها خاصّة من خلال العمل على ضمان الاندماج والتكامل بين مختلف تطبيقاها الإعلامية وإعداد دليل للإجراءات وتقارير للنّشاط وجداول للقيادة بما يساعد على تأمين مهامّها على الوجه الأمثل.

كما تدعى المؤسّسة إلى حسن توظيف أعوانها والتقيّد بالتراتيب المنظّمة لمسارهم المهنيّ والسعي إلى تنقية المناخ الاجتماعي.

أمّا فيما يتعلّق بالتصرّف المالي والمحاسبي، فإنّ المؤسّسة مطالبة خاصّة بالانتهاء من إعداد قوائمها الماليّة للفترة 2009-2013 وتسوية وضعيّتها الجبائية في أقرب الآجال. كما تدعى إلى إحكام التصرّف في ميزانيّتها بما يمكّن من إحكام برمجة المشاريع وإنجازها.

ولئن كان المرفق العمومي لا يهدف أساسا لتحقيق أرباح مالية، فإنّ اختلال التوازنات المالية للمؤسّسة جرّاء ارتفاع نفقات تسييرها وضعف مواردها الذاتية واعتمادها أساسا على دعم الدولة، يتعيّن على المؤسسة إحكام ترشيد نفقاتها وتطوير مواردها الذاتية بما يمكّن من تحسين وضعها المالي والحدّ من الاعتماد المتواصل على مخصّصات الدّولة.

ردّ مؤسسة الإذاعة التونسية

I- الإنتاج الإذاعي واستغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية

أ- الإنتاج الإذاعي

1- التغطية الإذاعية

تمت مراسلة الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي قصد توسيع مجال تغطية الإذاعة الوطنية على موجات التشكيل الترددي FM حتى تشمل كامل تراب الجمهورية التونسية. والعمل جاري على تحسين جودة بث الإذاعات المركزية والجهوية بالتنسيق مع الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي.

2- برمجة الشبكات الإذاعية

تتحرك الإذاعة التونسية ضمن سياق سياسي وإعلامي وطني جديد يساعدها على الانتقال تدريجيا من المرفق الحكومي الذي سيطر عليه طرف اجتماعي واحد إلى مرفق عمومي يقف على نفس المسافة من مختلف مكونات المشهد الوطني.

ولقد أثبتت الانتخابات التشريعية والرئاسية نجاح هذه المؤسسة في ضمان مبادئ الحياد والنزاهة الكاملة في التعاطي مع مختلف الفاعلين السياسيين وهو ما أكدته تقارير الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

ويعكس هذا التوجه الجديد للمؤسسة من خط تحريري نابع من وظائف المرفق الإذاعي العمومي والقائم أساسا على الحرية والاستقلالية والحرفية.

وتحاول المؤسسة بمختلف فروعها المركزية والجهوية يوميا إنتاج مضامين تلبي حق المواطن في الإعلام ويحقق المواطنة من خلال التعبير والمشاركة.

وبعد اجتماعات ماراطونية بين مختلف إطارات المؤسسة وأبنائها في مختلف الاختصاصات، الأخبار والبرمجة والتقنية والإدارة تم الاتفاق على إبراز خصوصيات كل محطة بما ينسجم مع أهداف مجال تخصصها والسياق الاجتماعي الذي تتحرك فيه. فالإذاعات الجهوية مثلا مطالبة بأن تلعب عددا من الأدوار والوظائف لعل من أبرزها المساهمة في سياقات التنمية المختلفة بل هي المحرك الأساسي في ذلك وتحفيز الطاقات الإبداعية الكامنة واحتضان أهلها وتكون صوتا حقيقيا للمواطن إنصاتا لمشاغله والارتقاء به نحو المواطنة الحقيقية.

وسيتدعم هذا التوجه أكثر مع انطلاق الشبكة الخريفية حيث يجري الآن إعداد وثائق توجيهية لكل محطة على حده تساهم في تجويد منتوجها وترتقي بها إلى أكثر حرفية ومهنية ابتعادا على النمطية والتماثل فيما ينتج ويحث على التميز والتفرد. وإذ سيخضع إعداد الشبكات البرامجية إلى نموذج سيتم توجيهه إلى مختلف المحطات المركزية والجهوية.

ولئن تشكو المؤسسة غياب تكامل حقيقي بين مختلف فروعها إلا أن التوجه العام يرتكز الآن على ضبط إستراتيجية واضحة المعالم في التعاون والتكامل من خلال آلية أولى بدأت بالفعل تتمثل في اجتماعات دورية تعتمد الصوت والصورة vidéo conférence تعقد يوميا بين رؤساء تحرير الإذاعات المركزية وتشمل لاحقا الإذاعات الجهوية وفي مرحلة ثانية واضعي الخارطات البرامجية.

وضمانا لمردودية أفضل عند صياغة الشبكات البرامجية، انطلقت المؤسسة في وضع هيئات تحرير لكل إذاعة مازالت في حاجة إلى الدعم بحكم حداثتها، حيث تنكب المؤسسة على مأسسة هذه الآلية قانونيا من خلال إصدار نصوص ومذكرات عمل تفضي إلى أكثر شفافية في اختيار البرامج أو معديها ومنفذيها.

وفي محيط يتميز بالمنافسة والتحولات السريعة على مستوى التكنولوجيات الحديثة وما تتيحه من إمكانيات هائلة في التعرض للرسائل الإعلامية، دخلت المؤسسة تجربة العمل المبني على الدراسات العلمية المتعلقة بقيس نسب الاستماع أو التفاعل مع التقارير التي تعدها الهيكا.

ومواكبة لتوجهات نظريات الإعلام والاتصال الحديثة التي تعتبر المتلقي الفاعل الأول في إنتاج الرسائل الإعلامية تم تركيز خدوم (serveur) لكل إذاعة يعبر فيه المواطن عن مشاغله وآماله واحتياجاته من الإعلام وكذلك تقويم ما يقدم إليه من مضامين.

وخلاصة القول أنّ الإذاعة التونسية في حاجة إلى مشروع إصلاح حقيقي يخرجها من المكبلات البيروقراطية إلى مؤسسة إبداعية تسير بأساليب إدارية تختلف تماما مع المؤسسات العمومية الأخرى.

3- الإنتاج الدرامي والموسيقي

3-1- الإنتاج الدرامي

تعود محدودية مساهمة الإنتاج الدرامي صلب شبكات المحطات المركزية إلى السياسة التي توختها الإدارات السابقة للإذاعة التونسية والتي دائما ما تعللت بقلة الإمكانيات المالية وهو ما يطرح مسألة إعادة صياغة الأولويات المتعلقة بالإنتاج الإذاعي برمتّه.

أمّا بالنسبة لسير العمل بمصلحة الإنتاج الدرامي، تجدر الإشارة أنّه تمّ في غضون سنة 2014 إعداد مشروع متكامل لتحريك الإنتاج الدرامي والمسرحي والنهوض به حيث تمّ إحداث لجنة لقراءة النصوص تتوفر على أفضل الكفاءات في النقد وكتابة السيناريو والإخراج الإذاعي لدراسة واقتناء المشاريع الدرامية المتميزة.

وفي هذا الإطار تمت الموافقة في سنة 2015 على إنتاج 10 مسلسلات مختلفة الأصناف : تاريخي، كوميدي، اجتماعي، شبابي، للأطفال، ديني، تاريخي معاصر، وكان

الإنجاز والتنفيذ من قبل أبناء مصلحة الدراما تمثيلا و إخراجا مع الإشارة إلى أنّ الأعمال المتعلقة بالسنوات الفارطة أغلبها من صنف التمثيليات وليست بالمسلسلات التي تعتبر إنتاج إذاعي ضخم.

وتجدر الملاحظة أنّه في إطار ترشيد النفقات والضغط على كلفة الإنتاج الإذاعي تمّ بث واستغلال مختلف هذه الإنتاجات الدرامية في كل المحطات الإذاعية العمومية. وقد لاقى هذا التوجه القبول والتقدير من قبل المستمعين والأطراف المعنية جهويّا ومركزيا. وهذه خطوة مهمة على درب النهوض بالإنتاج الدرامي وتعزيز حضوره مستقبلا في كل الشبكات الإذاعية على المستوى المركزي والجهوي على حد السواء.

وكلبنة أولى لهذا التوجّه، تميزت الإذاعة التونسية في حفل اختتام مهرجان الإذاعة والتلفزيون (سنة 2015) بحصول المسلسل التاريخي "الأوابد" بالجائزة الفضية للدراما التاريخية، وهي إشارة واضحة لنجاعة هذه الإستراتيجية ونجاحها مبدئيا في دفع الإنتاج الدرامي الإذاعي.

3-2- الموسيقى

أمّا بخصوص مصلحة الموسيقى ورغم اكتفاءها في سنة 2008 بإنجاز بعض الأعمال المتعلقة بالإكساء الإذاعي وبعض الأعمال الخاصة، فإنّ التوجه الجديد وخصوصا بعد اقتناء معدات تسجيل موسيقى متطورة وتجهيز أستوديو 8، تطوّر نشاط هذه المصلحة في الفترة الأخيرة وذلك بإنجاز منوعة " تونس البيّة " لفائدة الإذاعة الوطنية دون ذكر برنامج "مواهب" بإذاعة الشباب المذكور صلب التقرير وكذلك من خلال تأمين تسجيلات وأعمال موسيقية لفائدة الفنانين والمبدعين بمقابل وهي خطوة على درب تحفيز هذه المصلحة وتنويع نشاطاتها من خلال برنامج موسمي يتم ضبطه لاحقا.

4- الترويج للبرامج والأعمال الإذاعية

فيما يتعلق بالترويج للبرامج والأعمال الإذاعية في مجلة الإذاعة نشير إلى أن مجلة الإذاعة هي شهرية في دوريتها كما أنّ الشبكات البرامجية مرتبطة بدورية فصلية (خريف- شتاء / رمضان / صيف ...) ولا يكاد يخلو عدد من أعداد المجلة (بداية من سنة 2014) من التعريف ببرامج الإذاعة أو بالمنشطين أو بالمذيعين، كما لا يكاد يخلو عدد من أعداد المجلة من الحديث عن نشاط وحدة الدراما والموسيقى بالأساس، وهذه من الأهداف الأساسية للمجلة.

أمّا فيما يتعلق بضعف مردودية المجلة من الناحية المالية مقارنة بكلفتها، فإنّه يمكن مقارنتها حسب تصور الكلفة الجملية في التقرير بالمردودية المالية لعديد الأقسام الأخرى مثل الأخبار والدراما والموسيقى. فهذه الأقسام بما في ذلك المجلة ليست تجارية ولا تهدف إلى تحقيق ربح مادي بل هي نوع من الخدمات التي تقدم للمستمع بما أنها من صميم عمل الإذاعة. ويبقى قرار الإبقاء على مجلة الإذاعة من عدمه من مشمولات السيد الرئيس المدير العام للاذاعة التونسية.

5- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية

تسعى الإذاعة التونسية إلى دعم حضورها وتفعيل عضويتها في المؤسسات والاتحادات المهنية الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها والاستفادة قدر الإمكان ممّا يتيحه ذلك الانتماء من منافع أخذا وعطاءا.

وتتمثل أهم المعوقات التي تحول، في بعض الأحيان دون الحصول على قدر عال من المنافع والخدمات فيما يلي :

- تفاوت المنظمات والاتحادات المنتمى إليها من حيث حجمها وإمكانياتها وانتظام أنشطتها وتوفرها على آليات عملية للتبادلات البرامجية والمهنية فعلى سبيل المثال لا يمكن مقارنة ما يمتاز به اتحاد إذاعات الدول العربية أو المؤتمر الدائم للوسائل السمعية والبصرية بحوض البحر الأبيض المتوسط من هيكلة ونشاط وإشعاع بحالة الضعف وغياب

برامج وآليات التبادل التي تميز الاتحاد الإفريقي للإذاعة والتلفزيون أو اتحاد الإذاعات الإسلامية.

- الحاجة إلى ربط وحدة العلاقات الخارجية بمنظومة الاستغلال الإذاعي والشبكات الداخلية لتراسل الملفات بما يتيح النفاذ إلى المضامين الإذاعية ويمكن من تنشيط حركة التبادل الخارجي مع الشركاء

- الحاجة إلى مزيد التنسيق بين الإذاعة التونسية والتلفزة التونسية في معالجة بعض الملفات والإشكاليات لاشتراكهما في تمثيل تونس لدى بعض المنظمات والاتحادات المهنية.

ب- استغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية والمحافظة على المخزون السمعي

1- استغلال الفضاءات والتجهيزات التقنية وصيانتها

تم إحداث فريق صيانة وفق مذكرة داخلية يشرف عل متابعة وصيانة جميع التجهيزات الإذاعية.

كما نود إفادتكم أنّ الإدارة التقنية بدأت فعليا في تطبيق أغلب التوصيات التي وردت بالتقرير المذكور أعلاه وستعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيجاد حلول للمشاكل الواردة بهذا التقرير في أقرب الآجال.

2- رقمنة المخزون السمعي

بعد تسمية إطار سامي للإشراف وتسيير وحدة التوثيق والأرشيف والرقمنة، شرعت الوحدة في جرد الأشرطة وتنظيمها قصد حمايتها من التلف قبل رقمنتها وتسعى الإدارة العامة لتوفير الإعتمادات الضرورية والشراكة لتوفير حاويات لحفظ الأشرطة من التآكل بسبب الأكسدة التى لحقت بها جرّاء وجودها بحاويات معدنية.

II- التصرف الإداري والمالي

أ- تسيير المؤسسة وتنضيمها

1- تسيير الإذاعة

بالنسبة للنقطة المتعلقة بعدم إدراج المسائل الخاصة بمتابعة قيس نسب الاستماع فإنّ المؤسسة غير متعاقدة مع مكتب سبر أراء يقوم بمدّ المؤسسة بنسب الاستماع بصفة دورية وقد تم إثارة هذه النقطة في اجتماعات مجلس الإدارة حيث رأت رئاسة المؤسسة السابقة بأنّ هذه المهمة يجب أن توكل إلى هيئة وطنية ويجب أن تكون الخدمات المقدمة غير مدفوعة الأجر لضمان الحياد وشفافية الإجراء وصحّة النسب والأرقام. وبالتوازي مع ذلك قرّر مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 28 ماي 2014 اعتماد التمشي المرحلي لقيس نسب الاستماع بواسطة اتفاقية اشتراك في خدمات إحدى المكاتب المختصة في قيس نسب الاستماع التي تتميز بالمصداقية علما وأنّ المؤسسة تقوم منذ غرّة ديسمبر 2014 بعرض النسب التي تتحصّل عليها وحدة الإشهار من مكاتب سبر الآراء دون مقابل على أنظار مجلس الإدارة وأصبحت نقطة قارة بجدول الأعمال.

وبالنسبة للنقطة المتعلقة بتقارير التدقيق الداخلي فإنّ المؤسسة بصدد التفعيل التدريجي لهذه الوحدة وقد تم تكليفها للقيام بمهام تدقيق بعدد من مراكز العمل وهذه التقارير هي تحت الدرس وسيتم عرضها لاحقا على أنظار مجلس الإدارة.

أمّا بخصوص النقطة المتعلقة بمتابعة برمجة المحطات الإذاعية فقد تم أخذها بعين الاعتبار وأصبحت تعرض بصفة دورية كنقطة قارة بجدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة وذلك منذ غرّة ديسمبر 2014.

وفيما يتعلّق بالنسبة للنقطة المتعلقة بضبط السياسة العامة للمؤسسة في الميدان الفني والتجاري سيتم إعلام المجلس بهذه النقطة في أقرب الآجال.

وبالنسبة للنقطة المتعلقة بضبط القوائم المالية فقد قامت المؤسسة بضبط القوائم المالية لسنة 2009 في اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 19 جوان 2015. وتم عرض القوائم المالية لسنة 2010 على أنظار مجلس الإدارة بتاريخ 21 أوت 2015.

أمّا بخصوص عقود البرامج ومتابعة إنجازها ومختلف الوثائق الدورية فسيتم أخذها بعين الإعتبار بالتنسيق مع مجلس الإدارة والوحدات المعنية بالمؤسسة مع العلم وأنه تم عرض عقد برامج مؤسسة الإذاعة التونسية لسنوات 2009-2010-2011 على أنظار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 13 ماي 2009 وطالب أعضاء المجلس بإصلاح مشروع غير أنّه لم يتم إحالته على رئاسة الحكومة.

أمّا في ما يتعلّق بالتداول في التوضيفات المالية فستقوم وحدة المالية بالتنسيق مع وحدة البناءات والنقل والمعدات والتزود بالقيام باستشارة في الغرض لدى البنوك للحصول على العرض الأفضل والتعاقد معه.

وبخصوص تقرير النشاط، فقد تم إدراج هذه النقطة ضمن اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 21 أوت 2015 حيث تم عرض تقرير النشاط الخاص بالسداسية الأولى لسنة 2015.

وأمّا فيما يتعلّق بكشوفات السيولة المالية، فقد تمت مراسلة رئاسة الحكومة ووزارة المالية في الغرض.

2- الهيكل التنظيمي

في خصوص التسميات بالخطط الوظيفية فهي تخضع لمعيار الكفاءة ويتم اتخاذ قرارات التسمية بالتنسيق بين رئاسة المؤسسة والمسؤولين المباشرين عن الأعوان والإطارات المزمع تسميتهم في حدود الميزانية المتاحة لذلك.

وفي خصوص دليل الإجراءات، فقد تم إعلان طلب عروض في الغرض وقررت لجنة الصفقات في اجتماعها بتاريخ 11 ديسمبر 2010 إعلانه غير مثمر والدعوة لإعادة صياغة كراس الشروط وسيتم دعوة المصالح المعنية لإعداد كراس شروط جديد.

وبالنسبة للنقطة المتعلقة بعمل وحدة مراقبة التصرف، فإنّ المؤسسة بصدد التفعيل التدريجي لهذه الوحدة حيث تقوم هذه الوحدة حاليا بإعداد التعهد المحاسبي للنفقات.

3- النظام المعلوماتي

قامت الإذاعة التونسية خلال سنة 2015 بمهمة تدقيق في السلامة المعلوماتية من طرف شركة (Security System Consulting) وتبعا للتقرير النهائي لهذه المهمة والملاحظات التي وردت به بخصوص النقائص على مستوى التجهيزات والتطبيقات والسلامة المعلوماتية ستشرع الإذاعة التونسية في إعداد مخطط استراتيجي للإعلامية سيمكن من إنجاز نظام معلومات مندمج ومتكامل.

وأمّا في ما يخصّ صيانة الحواسيب وآلات النسخ والطباعة فسيتم القيام باستشارة في الغرض. وبخصوص صيانة الشبكات الإعلامية الداخلية فقد تم إنجاز استشارة بعنوان سنة 2015 لتجديد الشبكة الداخلية والمشروع في طور الإنجاز.

وتم اقتناء منظومة SAGE والمتكونة من التطبيقات التالية : Sage RH, Sage Compta, Sage Gestion commerciale, Sage immobilisation. وهي تطبيقات مندمجة على أن يتم إستغلالها من طرف الإدارات المعنية. وسوف يتم إعلان استشارة بعنوان سنة 2015 لتطوير تطبيقة الموارد البشرية SAGE RH لتفادي النقائص المسجلة. كما يتم إعلان إستشارة بعنوان سنة 2015 لإقتناء تطبيقة خاصة بالإشهار ولاإستشهار. وتم إجراء تدقيق في السلامة المعلوماتية من طرف شركة (Security System Consulting) خلال سنة

2015 وسيتم إرسال نسخة من التقرير النهائي لهذا التدقيق للوكالة التونسية للسلامة المعلوماتية.

ب- التصرف في الموارد البشرية

1- توظيف الأعوان : وفقا للفصل 179 و180 من النظام الأساسي الخاص بأعوان مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية فإنّه يمكن لرئيس المؤسسة القيام بانتدابات عاجلة طبقا لعقود عمل تلبية لحاجيات ملحة .

ومن جهة أخرى، فإنّ عمليات تسوية وضعيات الأعوان المتعاونين تمت استنادا لمكاتيب صادرة عن سلطة الإشراف (رئاسة الحكومة) تضمنت موافقتها على عمليات الانتدابات سالفة الذكر.

أمّا بخصوص الانتدابات المنضوية في إطار العفو التشريعي العام فإن هذه الإجراءات جاءت تطبيقا لمنشور السيد رئيس الحكومة الصادر في الغرض.

وفي ما يخص عدم إرساء منظومة رقابة فعالة لحضور الأعوان، فإن الإدارة تعمل حاليا وفقا لبطاقات الحضور إلى أن يقع تركيز منظومة المراقبة الآلية خلال الأيام القليلة القادمة مع الإشارة أنّه تمّ تركيز منظومة البصمة بالإدارة المركزية وبدأ العمل بها منذ غرة أكتوبر 2015 مع العلم أنّ الإدارة العامة بصدد تركيز هذه المنظومة صلب جميع المحطات الإذاعية.

أمّا في ما يتعلق بالنقطة الخاصة بإسناد الأعوان للساعات الإضافية، فإن وحدة الموارد البشرية تتلقى بصفة دورية اقتراحات الرؤساء المباشرين للأعوان للذين أنجزوا ساعات عمل إضافية بمختلف الوحدات والإذاعات والهياكل وعلى هذا الأساس يتم تطبيق مختلف هذه المقترحات.

بالنسبة لحالات التجميد، فإنّ الإدارة سعت في الفترة الأخيرة إلى رفع المظالم عن كل الأعوان الذين ثبت تضررهم سابقا و ذلك من خلال دراسة مختلف الحالات ووضع تقرير شامل في كافة الحالات.

2- اللجوء إلى المتعاونين الخارجيين : يتم اللجوء أحيانا للتعامل مع المتعاونين الخارجيين في حالات استثنائية قصد تلبية حاجيات ملحة على مستوى البرمجة الإذاعية لا تتوفّر لدى الأعوان القاريين، هذا وتسعى المؤسسة حاليا إلى ترشيد هذه الوضعية والتقليص من عدد المتعاونين ليبقى في مستويات معقولة لا تخل بالتوازنات المالية.

3- الترقيات : بالنسبة لترقيات الأعوان المنتمين إلى الصنف 1، فإنّ هذه العملية تمت وفقا لمحضر اتفاق ممضى بين الطرف الإداري والجانب النقابي.

أمّا بالنسبة للترقيات الأخرى (15 سنة جمود، الترقية الآلية 10 سنوات، المناظرات الداخلية) فإنّها استندت لمكاتيب صادرة عن رئاسة الحكومة تضمنت موافقتها على مختلف هذه الإجراءات على غرار ما تم بالتلفزة التونسية ووفقا لمحاضر جلسات واتفاقيات تمت في الغرض مع النقابة الأساسية للمؤسسة.

ج– التصرف المالي

1- مسك الحسابيات والوفاء بالالتزامات الجبائية والتصرف في السيولة

في خصوص إتمام انجاز القيد المحاسبي لسنة 2009 و2010 فقد تم التعاقد مع مكتب خاصّ بتاريخ 12 ديسمبر 2014 وتم المصادقة على القوائم المالية لسنة 2009 وعرض تقرير مراقب الحسابات والمصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 19 جوان 2015.

أمّا في خصوص القوائم المالية لسنة 2010 فقد قام المكتب الخاصّ بإيداع مشروع القوائم المالية لسنة 2010 بتاريخ 07 جويلية 2015 وسيتم عرضها لاحقا على أنظار مجلس الإدارة ثم مراقب الحسابات للمصادقة عليها.

أمّا بالنسبة للقوائم المالية لسنة 2011 و2012 فقد تم تكليف مكتب من أجل إتمام جميع العمليات المحاسبية 2011 و2012.

أمّا في خصوص ضبط قوائم المقاربة البنكية فقد تم إنجاز جميع المقاربات البنكية لسنة 2009 و2010 وفي طور التثبت بالنسبة لسنوات 2011 و2012 وتم على إثر ذلك تسوية حسابات الربط بين الإذاعات لسنوات 2009 إلى 2013.

أمّا في خصوص الإلتزامات الجبائية في ميدان الضربة على الشركات والتصاريح الجبائية فسيتم إيداع تصاريح نهائية إثر المصادقة على جميع القوائم المالية لسنوات 2008 إلى 2014.

أمّا في ما يخص إيداع تصاريح الانتفاع بالتسبقة على الأداء على التكوين المهني لم تقم الإدارة بتحديد مبلغ التسبقة المراد الانتفاع بها مع العلم أن المؤسسة تقوم بدراسة لإحداث مركز تكوين يكون تحت إشراف مباشر للإدارة العامة وإخراج مهمة التكوين من الوحدة الفرعية للتكوين والإرتقاء صلب وحدة الموارد البشرية وضمّها إلى المصالح المرتبطة بالرئيس المدير العام مع الإشارة أنّ الإدارة العامة منكبة على إعداد برنامج تكوين لسنة 2016 على ضوئه سيتم تقديم طلب في الانتفاع بالتسبقة.

2- ميزانية التصرف

في خصوص كلفة الإنتاج التي تعهدت الإدارة بإنجازها، قامت الإدارة المالية للمؤسسة بمراسلة مديري الإذاعات في خصوص هذا الموضوع وهي بصدد جمع المعطيات في الغرض.

بالنسبة للميزانية التقديرية للإشهار، قامت الإدارة المالية خلال السنوات 2015 و2016 بمدّ مصالح وزارة المالية بإنجازات السنوات الفارطة عند مناقشة الميزانية مع مصالحها المختصة وتم رصد مبلغ 5 م.د لسنة 2015 و5,200 م.د لسنة 2016 مع العلم أن إنجازات سنة 2014 قد بلغت 5,113 م.د.

أمّا فيما يتعلق بالفوترة فقد حرصت الكتابة العامة (الوحدة المالية) على التنسيق بين مختلف الإذاعات وحثها عبر مراسلات عديدة للحرص على إحترام بث الومضات المتعهد بها كما هو منصوص عليه في أذون التزود نظرا لعدم وجود مشرفين مختصين ومتفرغين كليا لتتبع عمليات البث في مختلف الإذاعات. وقد نتج عن ذلك أخطاء في تمرير الومضات الإشهارية طبقا للمتفق عليه مع التذكير أن الوحدة المالية تقترح الربط مع منظومة البث قصد إحكام التثبت والمراقبة لتمرير الومضات بالتنسيق مع الأطراف المتداخلة وهي المشرفين على مصالح الإشهار والوحدة المركزية للإشهار والإستشهار ومصلحة الفوترة.

وتم مؤخرا أي بتاريخ 04 أوت 2015 استخلاص كل مستحقات الإذاعة التونسية المتعلقة بعائدات الإرساليات القصيرة طبقا للاتفاقية المبرمة في الغرض وذلك إلى حدود جانفي 2013 تاريخ إيقاف التعامل مع الشركة.

أمّا بخصوص مؤيدات إثبات المبالغ المستحقة فقد قامت الإذاعة التونسية بمراسلة المشغلين الثلاث (اتصالات تونس-OOREEDO-ORANGE) لمدها بالإثباتات والكشوفات اللازمة في الغرض. مع العلم أنّ اتصالات تونس أكدت على أنها ستمد الإذاعة التونسية بكامل الكشوفات الناقصة قبل موفى أكتوبر 2015.

أما بالنسبة لشركة Jet Multimedia، فقد تلقت الإذاعة التونسية نسخة من الكشوفات الوقتية المتعلقة بالعائدات المالية للإرساليات القصيرة لسنة 2014 وبعد تعهدها من قبل الوحدة المالية التي أصبح لها كلمة سر للدخول للمنظومة الإعلامية للتثبت في عدد الإرساليات القصيرة ومدنا بالكشوفات النهائية بعد تحيينها، قامت الإذاعة التونسية بإستصدار فاتورة في الغرض وسيتم إرسالها إلى المزود ليتم خلاصها.

أمّا بالنسبة لمتابعة الديون المتخلدة بذمة الغير :

- الوكالة التونسية للإتصال الخارجي راسلت الإدارة المالية الوكالة عديد المرات لتمكين المؤسسة من استخلاص مستحقاتها ثم راسلت الإدارة العامة رئاسة الحكومة العديد من المناسبات ولم نتلقى ردا. أمّا بخصوص شركة DAMA فإنّ الملف مازال لدى القضاء لمتابعة مستحقاتنا (جلسة بتاريخ 21 أكتوبر 2015) ويعود سبب تأخير تتبع الشركة قضائيا إل السببين التاليين :

- محاولات فضّ النزاع بالحسنى مع الشركة المدينة.
- انتظار مآل الاستشارة التي أعلنت عليها المؤسسة قصد اختيار شركة محاماة لإنابة الإذاعة التونسية لدى القضاء والتي توجت بإبرام إتفاقية مع "شركة الإخوة دربالي للمحامات" بتاريخ 19 أفريل 2012.

أمّا بالنسبة للتأخير الحاصل في الاستخلاص يعود سببه إلى أنّه لم يكن لدى المؤسسة دليل إجراءات أو وثيقة تحدد طريق الاستخلاص منذ إحداث مؤسسة الإذاعة التونسية وقد تلافت المؤسسة هذه النقطة بإحداث هذا الدليل وذلك بعد عرضه ومناقشته من قبل أعضاء مجلس الإدارة وتمت المصادقة عليه بتاريخ 02 ديسمبر 2013. كما يعود ذلك أيضا إلى عدم وجود أعوان استخلاص لدى الإذاعة التونسية منذ إحداثها. وقد تم تكليف رئيس مصلحة الفوترة بمهمة الاستخلاص وبعد ملاحظة السيد الخبير المحاسب "مكتب عبد اللطيف عباس" على أن العمليتين الاستخلاص والفوترة غير متلائمة "incompatible" طالبت الوحدة المالية العديد من المرات بتدعيمها بعون استخلاص ولم تلب الإدارة العامة هذا الطلب إلاّ خلال سنة 2013.

3- ميزانية التجهيز

بالنسبة لميزانية التجهيز، تم الأخذ بعين الاعتبار لتوصيات وزارة المالية والمتمثلة في " العمل مستقبلا على حسن ضبط الكلفة التقديرية لحاجياتها عند تقديم مشروع ميزانياتها

السنوية" فقامت الإذاعة التونسية بإعداد بطاقة مشروع لكل المشاريع التي تم تقديمها صلب ميزانية الإذاعة التونسية لسنة 2016 مع دراسة جدوى لأهم المشاريع. كما أنه تمت الاستجابة لفتح إعتمادات العنوان الثاني لمؤسسة الإذاعة التونسية لسنة 2013 و2014 بعد أن تمّ إلغاء أوامر الصرف المتعلقة بسنة 2013.

أمّا بخصوص طلب العروض الدولي لاقتناء معدات إذاعية لتجديد تجهيزات القاعة الفنية فقد تم عرض الملف على مجلس الإدارة المنعقد في 24 جويلية 2013 الذي أوصى بالإسراع في مراسلة سلطة الإشراف لتكليف إحدى هياكل التفقد الخارجية للقيام بالتقصي في الملف المذكور وتم ذلك.

وبناءا على رأي مجلس الإدارة، تم تعيين لجنة عن هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية بمقتضى إذن بمأمورية عدد 19 الصادر عن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 11 سبتمبر 2013 وقدمت اللجنة تقريرها في شهر مارس 2014 وتضمن المقترحات التالية: « يتبين من الإخلالات الإجرائية والقانونية المسجلة في كافة مراحل إعداد الصفقة وإبرامها وإنجازها تظل قائمة وخاصة منها عدم عرض التغييرات الحاصلة في مستوى العرض الأصلي على أنظار لجنة الصفقات لاتخاذ ما يتعين لا سيما في غياب تقدير موضوعي لقيمة التجهيزات غير المنصوص عليها بكراس الشروط والتي تم تعويضها بتجهيزات أخرى ويتحمل مسؤولية هذه الإخلالات الأطراف المتدخلة كل فيما يخصه.

وبسبب عدم إمكانية تقدير وتقييم الخاصيات الفنية للحل البديل والإقرار بنجاعته مقارنة بالحل الأصلي يقترح دعوة مصالح المؤسسة إلى إجراء إختبار فني جديد حتى يتم الوقوف على ماهية الحل البديل وكلفته واتخاذ الإجراءات الضرورية في الغرض. »

وبناءا على رأي هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، تم تعيين لجنة تدقيق خارجي بمقتضى المقرر الصادر عن السيد الرئيس المدير العام لمؤسسة الإذاعة التونسية بتاريخ 04 ديسمبر 2014 وقدمت اللجنة تقريرها في شهر مارس 2015 وتضمن المقترحات التالية:« إحالة الملف إلى دائرة الزجر المالي وفقا لأحكام الفصل 9 من القانون عدد 74 لسنة

1985 المؤرخ في 20 جويلية 1985 المتعلق بتحديد أخطاء التصرف ترتكب إزاء المشاريع العمومية وذلك لوجود شبهة أخطاء تصرف حيث لا تتوفر بالملف شروط الرقابة الضرورية كما اقترحت اللجنة اتخاذ الاجراءات التأديبية الضرورية تجاه المسؤولين المنصوص عليهم بتقرير هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية الذين تداولوا على متابعة تنفيذ الصفقة كل فيما يخصه.»

وإثر ذلك عرضت الإذاعة التونسية الملف بتاريخ 10 أوت 2015 على لجنة الصفقات بالإذاعة التونسية وعلى إثر قرار اللجنة بعدم الاختصاص في البت في الملف وطلب عرضه على مجلس الإدارة قررت مؤسسة الإذاعة التونسية إحالة الملف على أنظار مجلس الإدارة في اجتماعه المقبل.